

## الفصل الثانى شروط التدخل وآثاره

### تمهيد وتقسيم:

يشترط لقبول التدخل بصوره المختلفه شروطا عامه وأخرى خاصة. كما أن للتدخل آثارا معينة. ومن ثم نعرض فيما يلى للشروط العامة لقبول التدخل والتي هى شروط الدعوى من صفة ومصلاحة. والشروط الخاصة المتعلقة بالتدخل باعتباره طلبا عارضا فى مبحث أول. ونتحدث عن آثار التدخل فى مبحث ثان على النحو التالى:

obeikandi.com

# المبحث الأول

## شروط التدخل

تقسيم :

ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين يخصص الأول منهما للحديث عن الشروط العامة لقبول التدخل من صفة ومصلحة فى مطلب أول ، بينما نفرد المطلب الثانى للحديث عن الشروط الخاصة بالتدخل باعتباره طلبا عارضا.

### المطلب الأول

#### الشروط العامة "الصفة و المصلحة "

يلزم لقبول التدخل توافر شروط عامة هى نفسها شروط قبول الدعوى من صفة ومصلحة. ويعد ذلك إعمالا لنص المادة 3 من قانون المرافعات<sup>(1)</sup>، والتي تنص على أنه: "لا يقبل أى طلب أو دفع لا يكون لصاحبه فيه مصلحة شخصية ومباشرة وقائمة يقرها القانون". ويعد طلب التدخل بمثابة دعوى فرعية، يجب توافر المصلحة فيه حتى يكون مقبولا. ويقع على عاتق المحكمة التثبت من وجود هذا الشرط ولو من تلقاء نفسها، نظرا لتعلق شروط قبول الدعوى بالنظام العام<sup>(2)</sup>.

---

(1) معدلة بالقانون 81 لسنة 1996.

(2) قارب: أحمد أبو الوفا، التعليق على نصوص قانون المرافعات ص 582، ط 2000م.

والأساس فى ذلك أنه لما كان التدخل يعد خروجاً على الأصل العام الذى رسمه القانون لرفع الدعوى. فقد قيد المشرع هذا الخروج عن الأصل العام بوجود توافر المصلحة فى التدخل، بحسبان أن التدخل يعد دعوى يتعين أن يتوافر بشأنها شروط الدعوى. وهذا هو بالضبط ما نصت عليه المادة 126 مرافعات<sup>(1)</sup>. فإذا لم تتوافر شروط قبول الدعوى فى طلب التدخل، أمكن الدفع بعدم قبول التدخل، لعدم توافر شروط قبوله. وتوافر المصلحة لا يغنى عن توافر الصفة، بل لا بد من توافر الشرطين معاً.

بالإضافة للشروط الأخرى - حتى يتسنى للمحكمة قبول طلب التدخل والفصل فيه. ونعرض لهذين الشرطين فى فرعين على النحو التالى:

## الفرع الأول الصفة

يقصد بالصفة فى هذا الخصوص: أن يكون المتدخل من الغير، وأن يكون له الحق فى هذا التدخل، بأن يكون هو صاحب الحق أو المركز القانونى محل النزاع أو نائبه<sup>(2)</sup>.

---

(1) تنص هذه المادة على أنه: "يجوز لكل ذي مصلحة أن يتدخل فى الدعوى منضماً لأحد الخصوم أو طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى.

(2) الطعن رقم 390، لسنة 34 ق، جلسة 1982/1/21 مج الأحكام، س 33، ج 1، ص

فيشترط أن يكون المتدخل من الغير : فلا يجوز لشخص كان خصماً في الدعوى أن يطلب التدخل سواء لنفسه أو لمصلحة غيره. ويقصد بالغير في هذا الخصوص: كل شخص أجنبي عن الدعوى حتى لحظة تدخله فيها. وعلى هذا لا يعد من الغير، كل شخص كان ممثلاً في الدعوى بشخصه أو بممثل عنه أو كان سلفه خصماً في الدعوى (1).

فلا يعد من الغير الخلف العام أو الخاص، لأنهم مثلوا في الخصومة في شخص السلف. وعلى هذا الأساس قضت محكمة النقض بأنه: "لما كان لا يجوز لمن كان طرفاً في الخصومة أن يطلب التدخل، و كان المدعى عليه الثالث ممثلاً في الخصومة، فإن طلبه التدخل فيها يكون غير جائز" (2).

فالتفرقة قائمة بين التدخل الحاصل من قبل شخص ليس طرفاً في الدعوى القائمة، ومن كان طرفاً في-□□. فإن من كان طرفاً في الدعوى لا يعد من الغير ولا يعد طلبه تدخلاً. أما من لم يكن طرفاً في الدعوى، فإن طلبه - حال توافر الشروط - يعد تدخلاً. وعلى ذلك لا يتأتى التدخل ممن كان طرفاً في الدعوى ويمثله في-□□ شخص آخر، كالقاصر الذي يمثله الوصي، كما لا يعتبر من الغير الخلف العام أو الخاص لأحد أطراف الدعوى، ولذا فإنه إذا بلغ القاصر سن الرشد، فإنه لا يتدخل في الدعوى، وإنما تنقطع المرافعة

---

(1) فتحي والى، الوسيط، ص322، بند205.

(2) الطعن رقم 29 لسنة 55ق، جلسة 18/2/1986. مج الأحكام، س 37، ج1، ص 34، ق7.

حتى يشترك فيها بدلا من الوصي<sup>(1)</sup>. كذلك إذا تحققت الخلافة بوفاء الخصم مثلا، فإن الورثة لا يتدخلون، وإنما تتقطع المرافعة حتى يقوم فيها الورثة مقام السلف، ولكن يعد تدخل من الغير اتصاف شخص أثناء الدعوى بصفته الشخصية إلى جانب صفته الأصلية ممثلا للشخص اعتباري<sup>(2)</sup>.

كما لا يتأتى التدخل ممن كانت له صفة في إقامة الدعوى نيابة عن صاحب الحق المطلوب حمايته، حيث إن لهذا الشخص سلطة استعمال الدعوى نيابة عن صاحب الحق، وله سلطة التمثيل أمام القضاء، يستوى أن تكون هذه النيابة اتفافية كما في حالة الوكيل نيابة عن الموكل، أو قضائية بقرار من القاضي، كالقيم على مال القاصر والمحجور والغائب وخصومة المتولي بالنسبة لمال الوقف، أو قانونية كما في سلطة الولي.

وإذا كان للأفراد صفة في التدخل في الدعوى، فإن للنقابات والجمعيات كذلك صفة في التدخل، وذلك في الحدود التي يكون لها رفع الدعوى للدفاع عن المصلحة الجماعية<sup>(3)</sup>. ومثال ذلك تدخل النقابات والجمعيات في الدعاوي التي يكون أحد أفرادها طرفا فيها، فتطلب النقابة أو الجمعية الانضمام إليه. ومن المقرر أن للنقابة أو الجمعية حق في

---

(1) محمود محمد هاشم، قانون القضاء المدني، المرجع السابق، ج ٢، ص ٢١٤.

(2) وجدي راغب، مبادئ، المرجع السابق، ص 655 وما بعدها.

(3) فتحي والي، الوسيط، المرجع السابق، ص 326، بند 206.

التدخل أي أنها ذات صفة معتبرة قانوناً في الحدود التي يكون لها حق رفع الدعوى للدفاع عن المصلحة الجماعية<sup>(1)</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الصفة كشرط من شروط قبول التدخل تضاف على المتدخل من لحظة تدخله والحكم بقبول تدخله. والأثر الملازم لذلك هو عدم التزام المتدخل بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع في الدعوى الأصلية قبل تدخله، والتي تتعارض مع حقه، وذلك حتى لا يضار المتدخل بتدخله. ونظام التدخل إنما شرع لمصلحته<sup>(2)</sup>.

وفى القانون الفرنسى يجب أن يحوى التدخل شروط قبول الدعوى كالمصلحة والصفة<sup>(3)</sup>.

---

(1) عبد الباسط جميعي، مبادئ المرافعات فى قانون المرافعات الجديد، ص 471، محمد محمود إبراهيم، مبادئ المرافعات، ص 359.

(2) إبراهيم نجيب سعد، القانون، المرجع السابق، ج 1 ص 253 بند 636.

(3) نصت المادة 31 من قانون المرافعات الجديد على وجوب شرط المصلحة لقبول الدعوى. وتجرى هذه المادة فى الصيغة التالية:

وراجع أحكام نقض فرنسية تتطلب المصلحة القانونية لقبول التدخل الاختيارى.

3ème civ., 20 janvier 1976, Bull., n° 22 ; 1er février 1978, Bull., n° 68 ; 20 février 1979, n° 77-12.863. Dans le même sens : Com., 5 janvier 1988, Bull., n° 6.

وطبقا لنص المادة 329 من قانون المرافعات الفرنسى، فإن التدخل  
الهجومى يشترط له ما يشترط للدعوى الأصلية، بحسبان أنه يمثل ادعاء  
فى مواجهة أطراف الدعوى الأصليين<sup>(1)</sup>.

ويختلف هذا الشرط فى وضع معين، وذلك عندما يكون التدخل  
أمام المحكمة الدستورية. فالتدخل أمام هذه المحكمة لا يقبل إلا ممن  
كان طرفا فى الدعوى الموضوعية، التى يؤثر الحكم فى المسألة  
الدستورية على الحكم فيها، فإذا كان طالب التدخل غير ممثل فى  
تلك الدعوى، فلا يعتبر من ذوى الشأن فى الدعوى الدستورية، ولا  
يقبل تدخله<sup>(2)</sup>.

ولقد اعتد الفقه الإسلامى بالتدخل واشترط لقبوله أن يكون  
المتدخل ذا صفة فى التدخل.

فالأمر الذى لاشك فيه أن الدعوى تقوم على أساس طلب حق فى  
مواجهة المدعى عليه، سواء كان فردا طبيعيا أو أكثر، أو شخصا  
معنويا. لذا قرر الفقهاء قبول الدفع من المدعى عليه، إذ هو المعنى، وهو

---

(1) يجرى نص هذه المادة فى الصيغة التالية: "L'intervention est principale lorsqu'elle élève une prétention au profit de celui qui la forme. Elle n'est recevable que si son auteur a le droit d'agir relativement à cette prétention."

(2) حكم المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم 57 لسنة 34 قضائية "دستورية عليا"  
فى 14/6/2012.

الذى أقيمت الدعوى فى مواجهته. فمن الطبيعى أن يتمكن من حق الرد<sup>(1)</sup>.

إلا أن ضرر الدعوى قد يتعدى إلى شخص آخر غير المدعى عليه، فيقبل الدفع ممن يعود عليه ضرر الدعوى غير المدعى عليه، وذلك إذا تعدى الحكم إليه على فرض صدوره<sup>(2)</sup>.

### ومثال ذلك:

المشتري إذا استحق المبيع في يده، فيأتى البائع ويدفع دعوى المستحق بأنه باعه له: أى للبائع" قبل أن يبيعه البائع إلى المشتري. وعليه فلا يقبل الدفع من غير هذين الطرفين. فلا يقبل الدفع ممن ليس له صلة بالدعوى، كالفضولى. والسبب في عدم قبول الدفع ممن ليس له صلة بالدعوى؛ أنه غير ذى صفة فيها<sup>(3)</sup>. ويقال تبريرا لذلك: أن الدفع دعوى من دعاوى، والدعوى لا يجوز إثارتها من غير مدع، فكذلك الدفع لا يصح إثارته من غير طلب من المدعى عليه<sup>(4)</sup>. وتدخل القاضى من

---

(1) محمود محجوب أبو النور، نظرية الدفوع للدعوى القضائية فى الفقه الإسلامى، ص94، الدار السودانية للكتب، الخرطوم 1420هـ-1999م.

(2) محمود محجوب أبو النور، نظرية الدفوع، ص94، محمد نعيم ياسين، نظرية الدعوى بين الشريعة والقانون، ص623. دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية 1423هـ-2003م.

(3) محمود محجوب أبو النور، نظرية الدفوع، ص94.

(4) محمد نعيم ياسين، نظرية الدعوى، ص623.

غير طلب يعد إخلالا بمبدأ المساواة بين الخصوم، كما يعد إخلالا بواجب الحيطة التي يجب أن يكون عليها القاضى (1).

والحكم السابق القاضى بعدم قبول الدفع من غير المدعى عليه، أو ممن يتعدى إليه الحكم، لايشمل الدعوى التي يكون الحق فيها خالصا لله تعالى . فهذه يحق رفعها من أى مسلم في دولة الإسلام .وكما أن الصفة متحققة لكل فرد في رفعها، فكذلك ينبغى أن يكون الأمر في دفعها (2).

### صور هذا الدفع:

ذكر الفقهاء صوراً للدفع التي تبدي من غير المدعى عليه، وذلك على فرض أن الحكم الصادر يتعدى إليه ويؤثر في مركزه القانونى، ومن هذه الصور:

1- إذا ادعى رجل ديناً على مورث، وخاصم أحد الورثة وأثبتته بالبينة، كان لغير المخاصم من الورثة دفع هذه الدعوى؛ لأن أحد الورثة ينتصب خصماً عن الجميع فيما لهم وعليهم، فالحكم يتعدى إلى غير الوريث المخاصم، إذا حصل إثبات بالبينة، فيكون له الحق في دفعه. قال في قرة عين الأختيار: " لا يصح الدفع من غير المدعى عليه إلا إذا كان أحد الورثة اه: أي فإنه يسمع دفعه وإن ادعى على غيره لقيام بعضهم مقام

---

(1) محمود محبوب أبو النور، نظرية الدفع، ص94، محمد نعيم ياسين، نظرية الدعوى، ص624.

(2) محمود محبوب أبو النور، نظرية الدفع، ص94 وما بعدها، محمد نعيم ياسين، نظرية الدعوى، ص625.

الكل، حتى لو ادعى مدع على أحد الورثة فبرهن الوارث الآخر أن المدعى أقر بكونه مبطلا في الدعوى تسمع، لأن أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقيين فيما لهم وعليهم<sup>(1)</sup>.

2- إذا أقيمت الدعوى من أحد يطلب استحقاقه في وقف، وثبت ذلك بالبينة، كان لمستحق آخر فيه دفع هذه الدعوى، لأن الحكم يتعدى إليه ويقتطع في النتيجة شيئا من نصيبه<sup>(2)</sup>.

3- إذا استحق المبيع من يد المشتري بالبينة، فأراد الرجوع على البائع بالثمن، فادعى البائع على المستحق بأنه باعه له قبل أن يبيعه هو من المشتري، سمع هذا الدفع منه؛ لأن له شأنا في القضية، فهو بهذا الدفع يمنع رجوع المشتري عليه بالثمن<sup>(3)</sup>.

---

(1) قرة عيون الأخيار، ج8 ص101، وراجع أيضا وقارب: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام، فتح القدير، ج7 ص350، دار الفكر، أحمد إبراهيم، الموجز في المرافعات الشرعية، ص45، محمد زيد الأبياني، مباحث المرافعات وصور التوثيقات والدعاوى الشرعية، ط3، ص47، 1343هـ-1924م، على حيدر، أصول استماع الدعوى الحقوقية، ص90، مطبعة الترقى، دمشق 1342هـ-1923م. محمد زيد الأبياني، مباحث المرافعات وصور التوثيقات والدعاوى الشرعية، ط3، ص47، 1343هـ-1924م.

(2) محمد زيد الأبياني، مباحث المرافعات، ص47.

(3) محمد زيد الأبياني، مباحث المرافعات، ص47 وما بعده، على حيدر، أصول استماع الدعوى، ص89.

#### 4 - في الكفالة بالأمر:

إذا أراد الدائن الحكم على الكفيل بالأمر، فإن للأصيل أن يدفع بأنه كان وفي الدائن المبلغ المدعى به، ويقبل منه ذلك وتدفع الدعوى<sup>(1)</sup>.

ومع أن الفقهاء لم يذكروا في هذا المقام سوى تلك المسائل، إلا أن تعليلهم لما ذكروه من قبول الدفع من غير المدعى عليه في تلك المسائل يدل على أنهم لم يقصدوا بها الحصر، فيجوز قبول الدفع من كل من يتعدى إليه الحكم، وإن لم تكن الدعوى قد وجهت إليه في البداية. وهذا يعنى أن القاضى في الفقه الإسلامى لا يستطيع أن يقضى بدفع الدعوى بنفسه من غير طلب من صاحب المصلحة، وقبول المدعى عليه أو من له شأن بالدعوى<sup>(2)</sup>.

### الفرع الثانى

#### المصلحة

يقصد بالمصلحة في هذا الخصوص: أن يكون هناك ضرر يصيب المتدخل من جراء صدور الحكم. يستوى أن تكون المصلحة محققة أو محتملة "غير مباشرة"<sup>(3)</sup>. والمصلحة المحققة هي التي يكون الضرر فيها

(1) على حيدر، أصول استماع الدعوى، ص 89.

(2) محمد نعيم ياسين، نظرية الدعوى، ص 624.

(3) راجع في خصوص شرط المصلحة: الطعن رقم 191 لسنة 46ق، جلسة 1980/03/26مجم الأحكام، س 31، ج 1، ص 904، ق 177. وقارب: أحمد أبو الوفا: التعليق على نصوص قانون المرافعات، ص 582، ط 2000م.=

قد أصاب حقا أو مركزا قانونيا للمتدخل. ويوجد هذا الاعتداء كلما كان المتدخل صاحب رابطة قانونية تعتمد على الرابطة محل الخصومة. أو ترتبط بها. بحيث تتأثر بالحكم الذي سيصدر فيها<sup>(1)</sup>. فيمكن للمستأجر من الباطن أن يتدخل في الخصومة القائمة بين المستأجر الأصلي والمؤجر الأصلي حول بطلان عقدهما أو فسخه، رغم أنه ليس له الحق في رفع دعوى مستقلة<sup>(2)</sup>.

أما المصلحة المحتملة فتوجد عندما يكون هناك مبرر للتدخل إلى جانب أحد طرفي النزاع، يتمثل في التوقي من ضرر محقق محتمل، لم يقع لكنه على وشك الوقوع. ويتبدى هذا بصورة واضحة في التدخل الانضمامي والذي يسمى كذلك بـ "التدخل التحفظي" و□ وإجراء وقائي يقوم به المتدخل خشية أن يخسر الخصم الأصلي الدعوى. و□ كما توجد مصلحة للغير في التدخل، و□ ي□نا مصلحة وقائية تقوم على الضرر المحتمل<sup>(3)</sup>.

---

=الطعن رقم 2451 لسنة 52ق، جلسة1988/3/28، مج الأحكام، س 39، جـ 1 ص 516، ق104، فتحى والى، الوسيط، المرجع السابق، ص325، بند206. وراجع فى خصوص هذا الشرط وتفسيراته المختلفة فى التدخل فى الدعوى أمام محكمة العدل الدولية، عبد الغنى محمود، المرجع السابق، ص49 وما بعدها.

(1) فتحى والى، الوسيط، المرجع السابق، ص326، بند206.

(2) فتحى والى، الوسيط، المرجع السابق، ص326، بند206.

(3) وجدي راغب، مبادئ، المرجع السابق، ص576. محمود محمد هاشم، قانون القضاء

المدني، جـ ٢، ص٢16 بند169.

وعلى ذلك فإن مجرد المصلحة فى الوقاية من الضرر المحتمل،  
الذى يصاب به المتدخل من الحكم فى الدعوى المراد التدخل فيها،  
ينهض مبرراً لقبول تدخله فى □ إذا الخصوص. بل إن المادة 126 من قانون  
المرافعات قد صيغت بحيث تبرز فيها فكرة المصلحة وفكرة الارتباط،  
وقد اعتبر المشرع توفر المصلحة مبرراً كافياً لقبول التدخل (1).

فإذا انتفت المصلحة فى التدخل فلا سبيل لقبوله، بل يجب على  
المحكمة فى هذه الحالة أن تقضى بعدم قبوله لانعدام المصلحة فيه.  
وذلك كما لورفع شخص دعوى بصحة ونفاذ عقد بيع عقار،  
فتدخل آخر طالباً رفضها على أساس أنه يملك العقار بسند ما ، فعدل  
المدعى طلباته إلى الحكم بصحة توقيع من باع له ، فإنه يتعين على  
المحكمة فى هذه الحالة الحكم بعدم قبول التدخل؛ لأن مصلحة  
المتدخل أضحنت منتفية (2).

وتقييد التدخل بوجود مصلحة فيه ، حتى لا يترك الباب مفتوحاً  
على مصراعيه لكل من يرغب فى معاونة أحد طرفى الدعوى أن  
يتدخل فيها. فالمصلحة التى تبيح هذا التدخل هى المصلحة التى تستند  
إلى دفع ضرر عن طالب التدخل ، قد يصيبه ولو بطريق غير مباشر إذا لم  
يتدخل فى الدعوى. فيكفى فى هذا الخصوص احتمالية الضرر (3).

---

(1) مصطفى مجدى هرجة، الدفوع والطلبات فى قانون المرافعات المدنية والتجارية،  
ص188، دار محمود للنشر والتوزيع 1995.

(2) أحمد مليجى ، التعليق على قانون المرافعات، المرجع السابق، ص622.

(3) أحمد مسلم، أصول المرافعات ، ص ٥٩٠.

والحق أنه يمكن القول بأن المصلحة القائمة والحالة، والتي تتمثل فى التهديد المباشر للحق أو المركز القانونى لشخص المتدخل، أو المصلحة المحتملة، التى تتمثل فى احتمالية وقوع الضرر على المتدخل من صدور الحكم فى الخصومة، تعد شرطاً لقبول التدخل الانضمامى والهجومى على حد سواء. وتقدير المصلحة فى وجهيها المباشر والمحتمل من إطلاقات محكمة الموضوع، فأمرها متروك لقاضى الموضوع، فهو الذى يقررتوافر هذا الشرط من عدمه، وبناء عليه الحكم بقبول التدخل أو عدم قبوله<sup>(1)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان قانون المرافعات فى المادة الثالثة قد نص صراحة على شرط المصلحة، فلا تقبل أى دعوى كما لا يقبل أى طلب أو دفع استناداً لأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر لا يكون لصاحبه فيه مصلحة شخصية مباشرة وقائمة يقرها القانون. إلا أن حكم هذه المادة لا يسرى على سلطة النيابة العامة فى التدخل فى الدعوى والطعن فى الأحكام الصادرة فيها، كما لا يسرى أيضاً على الأحوال التى يجيز فيها القانون رفع الدعوى أو الطعن أو التظلم من غير صاحب الحق فى رفعه حماية لمصلحة شخصية يقرها القانون. "مكرر من قانون المرافعات"<sup>(2)</sup>.

---

(1) إبراهيم نجيب سعد، القانون القضائى الخاص، المرجع السابق، ج1 ص 252 بند 633.

(2) مضافة بالقانون رقم 81 لسنة 1996.

وشرط المصلحة في التدخل من الشروط المعتبرة لقبول التدخل في القانون الفرنسي. ويخضع تقدير المصلحة لمطلق السلطة التقديرية لقاضي الموضوع<sup>(1)</sup>.

## **المطلب الثاني**

### **الشروط الخاصة بالتدخل باعتباره طلبا عارضا**

**تمهيد وتقسيم:**

يعد التدخل في الدعوى بمثابة دعوى فرعية ناشئة عن الدعوى الأصلية، ومن ثم يشترط في التدخل باعتباره طلبا عارضا ما يشترط في الطلبات العارضة بصفة عامة. ومن ثم يشترط لقبول التدخل طبقا لهذا التصور: اختصاص محكمة الدعوى الأصلية بطلب التدخل، وأن تكون الدعوى قائمة وأن يتم التدخل قبل قفل باب المرافعة فيها.، وأن توجد صلة ارتباط أو وحدة بين الطلبات في الدعوى الأصلية وطلبات التدخل. كما أن هناك "شرط شكلي" خاص بالتدخل إذا كان محل دعوى صحة التعاقد، وهو شهر صحيفتها. وهذه الشروط نتناولها في الفروع التالية:

## **الفرع الأول**

### **اختصاص محكمة الدعوى الأصلية بطلب التدخل**

من نافلة القول أنه لا بد من اختصاص المحكمة التي تنظر الدعوى الأصلية بطلب التدخل المثار أمامها. وتضبط الاختصاص عدة معايير

---

(<sup>1</sup>) La Semaine Juridique Edition Générale - 9 Avril 2008 - n° 15. Commentaire par Yves-Marie Serinet professeur à l'université de Cergy-Pontoise. Cass. ch. mixte, 9 nov. 2007, n° 06-19.508, P+B+R+I, EURL Les Ballades c/ SCI Colisée Rareté et a. : JurisData n° 2007- 041360

Assignation en intervention forcée devant le TGI Redumum - Dernière réponse le 27 nov. 2013 à 11:00

مختلفة<sup>(1)</sup>. ويتولى القانون تحديد الاختصاص طبقا لهذه المعايير والتي تتنوع وتختلف: فقد يكون توزيع الاختصاص على أساس قيمة الدعوى

(<sup>1</sup>) تختلف فكرة الاختصاص عن فكرة الولاية القضائية، فإذا كانت الولاية القضائية تتخذ من جهة القضاء أساسا لتوزيع الولاية القضائية للدولة، فقواعد الولاية تعنى: تحديد نصيب كل جهة من الجهات القضائية أو توزيع الولاية القضائية بين جهتي القضاء "جهة القضاء الإداري والقضاء العادي". وفكرة الولاية هي فكرة سابقة على الاختصاص، إذ الاختصاص هو توزيع للقضايا والمنازعات على محاكم الجهة القضائية الواحدة، وعلى ذلك يبدو أن الاختصاص جزء من الولاية وإن كان يجري أحيانا تسمية الولاية بالاختصاص، كما أن الاختصاص يختلف عن التوزيع الداخلي للعمل داخل المحكمة الواحدة. والذي يهتم أساسا بتوزيع العمل بين دوائر المحكمة الواحدة وهذا التوزيع لا يعد توزيعا للاختصاص. ومجمل القول أن الولاية القضائية هي توزيع ولاية القضاء بين جهات القضاء. أما الاختصاص فهو تحديد نصيب المحاكم المختلفة داخل جهة قضائية ما فيما يخصها من قضايا. أما التوزيع الداخلي للعمل في كل محكمة بواسطة الجمعية العامة على دوائر هذه المحكمة، فإنه لا يعد تحديدا للاختصاص هذه الدوائر، ولا تعد مخالفته مخالفة للقانون.

ويبنى على ذلك فإنه إذا رفعت دعوى لا تدخل في ولاية جهة القضاء المرفوعة أمامها فإنها تحكم بانتفاء ولاياتها. أما إذا كانت هذه الدعوى تدخل في ولاية هذه الجهة ولكن تم رفعها أمام محكمة لا تختص بها فإن هذه المحكمة تحكم بعدم الاختصاص والإحالة ومخالفة قواعد الولاية والاختصاص يعد مخالفة قانونية. أما إذا رفعت هذه الدعوى أمام محكمة مختصة بها ولكنها عرضت على دائرة ليست من نصيبها طبقا للتوزيع الداخلي للمحكمة، فإن هذه الدائرة تقوم بإحالتها إلى الدائرة الأخرى "إحالة إدارية أو داخلية" لكنها لا تحكم بعدم الاختصاص. إذ الفرض أن المحكمة مختصة. فإذا تبادت هذه الدائرة وفصلت في الدعوى فإن حكمها صحيح ولا يعد ذلك مخالفة قانونية. ولا يمكن النعي على هذا الحكم بعبء عدم الاختصاص راجع في هذا: فتحي والي، الوسيط ص 225 بند 134، وجدى راغب، مبادئ ص 281، إبراهيم سعد، ج1 ص 424 بند 172، محمود هاشم، قانون القضاء المدني ج1 ص 332 ومابعدا بند 210، دار الفكر العربي 1981، أحمد ماهر، أصول=

أو نوعها أو على أساس مكان المحكمة ليتنوع إلى اختصاص قيمي ونوعى ومحلى، بالإضافة إلى الاختصاص الوظيفي أو الولائى والذى يهتم بتوزيع ولاية قضاء الدولة على جهاته المتعددة<sup>(1)</sup>. وهكذا يتنوع الاختصاص إلى اختصاص وظيفي وقيمي ونوعى ومحلى<sup>(2)</sup>.  
أما الاختصاص الوظيفي<sup>(3)</sup> والذى يقصد به توزيع المنازعات بين جهات القضاء المختلفة، فلا حاجة للحديث عنه، إذ يقتصر الموضوع على التدخل في الدعوى المدنية دون الادارية، فالموضوع برمته يدخل فى ولاية جهة القضاء العادى للإدارى<sup>(4)</sup>.

---

=قواعد المرافعات ص 541 بند 266، طعن رقم 42 س 51، جلسة 15 / 6 / 1982، مج الأحكام، ص 422، رقم 819.

(1) ويختلف هذا الاختصاص الوظيفى أو الولائى عن المعيار الوظيفى *competenze funzionale* الذى يضيفه الفقه الإيطالى إلى معايير الاختصاص والذى يعد معياراً لتوزيع ولاية قضاء الجهة على محاكمه المختلفة على أساس من وظيفتها، راجع. محمود هاشم، ج1 ص 336، وهامش 3.

(2) يضيف بعض الفقه اختصاصاً آخر يسميه الاختصاص التبعى والذى ينقسم إلى اختصاص تبعى وجوبى واختصاص تبعى جوازى، وجدى راغب، مبادئ ص 283، ص 325.

(3) ويسمى الاختصاص الوظيفى بالاختصاص الولائى أو المتعلق بالولاية. ويرى بعض الفقه أن اصطلاح الاختصاص الوظيفى يطلق هنا على معنى يتسع ليشمل الولاية القضائية بصفة عامة. ويعبر عن انتفاء الولاية نسبياً بعبارة عدم الاختصاص الوظيفى، مع قيام الفارق بين الولاية والاختصاص، وجدى راغب، مبادئ ص 282

(4) تتكفل مؤلفات القضاء الإدارى بدراسة قواعد توزيع الاختصاص، على محاكم جهة القضاء الإدارى ومن ثم فإنها تخرج عن موضوعات قانون المرافعات التى تتكفل بدراسة=

وينطبق على التدخل أيا كان نوعه باعتباره طلبا عارضا القواعد المتعلقة باختصاص محكمة الطلب الأصلي بالطلبات العارضة (1). وعليه يشترط في طلب التدخل أن تكون المحكمة مختصة به.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الشرط وإن كان يبدو واضحا في الاختصاص بأنواعه المختلفة، فإذا مارفَع طلب التدخل أمام محكمة غير مختصة به، فلصاحب المصلحة أن يدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة. إلا أنه يثار تساؤل في الفرض العكسى وهو هل للمتدخل نفسه أن يدفع بعدم اختصاص المحكمة بالدعوى الأصلية إذا ماتدخل فيها، وثبت لها الاختصاص بطلب تدخله؟

ويمكن القول إجابة على هذا التساؤل: أنه إذا كان يحق للمتدخل انضمامى الدفع بعدم الاختصاص النوعى أو القيمى، إذا كان منضمًا للمدعى عليه، شأنه فى ذلك شأن المدعى عليه الذى انضم إليه.

إلا أن الأمر يختلف فى خصوص الدفع بعدم الاختصاص المحلى بل ويختلف هذا الدفع بحسب نوع التدخل وما إذا كان هجوميا، بل ويختلف فى التدخل الانضمامى أيضا بحسب المركز الذى اتخذه المتدخل، وما إذا كان قد تدخل فى جانب المدعى أو المدعى عليه.

---

=الاختصاص القضائى المتعلق بجهة القضاء العادى أو ما يطلق عليها جهة المحاكم عدا ما يدخل فى اختصاص القضاء الجنائى والذى يتكفل بتحديدته وتنظيمه قانون الإجراءات الجنائية. (1) وراجع فى خصوص هذا الشرط فى التدخل فى الدعوى أمام محكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 80 وما بعدها.

## وتفصيل القول:

أنه فى التدخل الهجومى لا يجوز للمتدخل الدفع بعدم الاختصاص المحلى، حيث يأخذ حكم المدعى، والمدعى ليس له التمسك بـ□ إذا الدفع، ولأن □ إذا الاختصاص المحلى وضع أساسا مراعاة لمصلحة المدعى علىه، فالتدخل الهجومى كرفع الدعوى ابتداءً لا يعد قبولا للاختصاص مما يسقط ذلك الدفع.

## أما فى التدخل الانضمامى:

فليس للمتدخل انضماميا أيضا أن يدفع بعدم اختصاص المحكمة محليا، إذا تدخل منضمًا للمدعى؛ لأنه ليس للمدعى التمسك بهذا الدفع من الأساس، إذ لا يعقل أن يقوم هو برفع الدعوى أمام المحكمة ثم يتمسك بعدم اختصاصها بنظرها، وهو ذات الحكم بالنسبة للمتدخل الذى انضم إليه. أما تدخل إذا تدخل منضمًا للمدعى عليه، فله أن يدفع بعدم الاختصاص المحلى، ما لم يكن قد سقط حق المدعى علىه فى التمسك به، وذلك فى حالة عدم تعلق □ إذا الدفع بالنظام العام<sup>(1)</sup>.

على أنه ينبغى لفت النظر إلى أن الأمر ذاته يختلف بحسب المحكمة التى تنظر الدعوى الأصلية. وفي هذا الخصوص: فإن الأمر يختلف إذ أبدى طلب التدخل أمام المحكمة الابتدائية عنه أمام المحكمة الجزئية. فإذا أبدى طلب التدخل فى دعوى مرفوعة أمام

---

(1) أحمد السيد صاوي، الوسيط، المرجع السابق، ص 198، أمينة النمر ص 153. رمزى

سيف، المرجع السابق، ص 351 بند 300.

المحكمة الابتدائية، فإن هذه المحكمة تعتبر مختصة به من جميع الوجوه، وذلك باعتباره طلبا عارضا، والمحكمة الابتدائية تختص بجميع الطلبات العارضة والمرتبطة بالطلب الأصلي مهما كانت قيمتها أو نوعها. أما إذا أبدى بصدد دعوى مرفوعة أمام المحكمة الجزئية، فإنه يشترط أن تكون مختصة به. وإلا فإنها تحيله إلى المحكمة الابتدائية المختصة. ويحكم طلب التدخل ذات القواعد الحاكمة للطلبات العارضة.

### وتفصيل ذلك أن :

1- المحكمة الابتدائية هي المحكمة ذات الاختصاص العام تختص بسائر الطلبات العارضة والمرتبطة بالطلب الأصلي مهما كانت قيمتها أو نوعها : تؤكد المادة 60 مرافعات على أن المحكمة التي تنظر الدعوى الأصلية تختص بالفعل فى الطلبات العارضة والمرتبطة<sup>(1)</sup>. وهى تلك التى تقدم أثناء الخصومة بعد الطلب الأسمى (م123 - 125). غير أن المادة 3 /47 تضمنت النص على أن تختص المحكمة الابتدائية بالفصل فى سائر الطلبات العارضة والمرتبطة بالطلب الأسمى مهما تكن قيمتها أو نوعها. وهذا يعنى انعقاد الاختصاص النوعى للمحكمة الابتدائية

---

(1) ومجال إعمال النص بصفة أساسية أمام محاكم الدرجة الأولى، أما محاكم الدرجة الثانية فيحد من إعمال هذا النص ما هو مقرر من عدم قبول طلبات جديدة أمامها، بحسبان أن الطلب الجديد فى الاستئناف يترتب عليه تفويت درجة من درجات التقاضى. وجدى راغب، مبادئ، المرجع السابق، ص767.

بالطلبات العارضة والمرتبطة بالطلب الأصلي حتى ولو كانت تخرج أساساً عن اختصاصها النوعى أو القيمى.

ومن أمثلة ذلك دعوى الملكية وطلب الريع ودعوى الدين وطلب الفوائد ، وعلى ذلك لو طلب المدعى دينا قدره 50000 جنيه ، فتمسك المدعى بدين قدره 30000 جنيه فى ذمة المدعى طالبا إجراء مقاصة قضائية بينهما. فإن المحكمة الابتدائية تظل مختصة بالفصل فى طلب المقاصة مع أنه يدخل فى النصاب القيمى للمحكمة الجزئية. ولورفعت دعوى ملكية بصفة أصلية أمام المحكمة الابتدائية وأثير طلب عارض بقسمة المال المملوك على الشيوع محل دعوى الملكية فإنها تختص به ما دام قد أثير فى صورة طلب عارض ولو أنه يخرج أساساً عن اختصاصها النوعى.

وإذا كانت الدعوى المستعجلة تختلف عن الدعوى الموضوعية من حيث طبيعتها وموضوعها ومع ذلك فإن الصلة قائمة بينهما فالدعوى المستعجلة نوع من الارتباط بالدعوى الموضوعية<sup>(1)</sup>. لذا قرر القانون - اعتباراً بهذا الارتباط بين الدعويين - انعقاد الاختصاص للمحكمة التى تنظر الدعوى الموضوعية بنظر الدعوى المستعجلة التى ترفع تبعاً لها. (م3/45 مرافعات).

ولقد قررت المادة 3/47 اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل فى الطلبات الوقتية أو المستعجلة التابعة للطلب الأصلي مهما كانت

---

(1) أحمد ماهر زغول، أصول وقواعد المرافعات، ص639 بند 307 وخاصة البند 316.

قيمتها أو نوعها. واختصاصها في هذا الشأن هو اختصاص نوعي. بغض النظر عن قيمة الدعوى المستعجلة أو نوعها. ومثال ذلك: دعوى الملكية والطلب المستعجل بعدها بتعيين الحراسة على العين محل دعوى الملكية، على الرغم من أن طلب الحراسة يعد من اختصاص القضاء المستعجل فيما لو رفع بصفة أصلية<sup>(1)</sup>.

ويظل الاختصاص منعقدًا للمحكمة الابتدائية بنظر الطلبات العارضة والمرتبطة، ومنها طلبات التدخل، حتى ولو كانت تخرج عن اختصاصها المحلي لتدخل في الاختصاص المحلي لمحكمة ابتدائية أخرى أو محكمة جزئية.

### ومثال ذلك:

لو رفعت دعوى ملكية عقار أمام المحكمة الابتدائية لدخولها في اختصاصها القيمي أصلاً. فإنها تختص باعتبارها محكمة موقع العقار بطلب إيرادات هذا العقار أو التعويض عن غصبه على الرغم من أن المحكمة المختصة محلياً بهذه الطلبات هي محكمة موطن المدعى عليه

---

(1) والحق أن القانون يعترف بإمكانية رفع الدعوى المستعجلة أمام المحكمة الابتدائية تبعاً لدعوى موضوعية مرفوعة أمامها، ورفعها في ذات الوقت أمام القضاء المستعجل بصفة أصلية م/1/45، 2 مرافعات. ويعد هذا نوع من الاختصاص المشترك الذي ينبغي حسمه بالنص على أن ممارسة الإجراءات بطريق معين يغلق الطريق الآخر وذلك توكياً لقيام تناقض في الأحكام الصادرة فيما لو تم رفع الدعوى أمام أكثر من محكمة. ويكون من المفضل أن يتدخل القانون ويجعل من اختصاص محكمة الموضوع اختصاصاً مطلقاً بما لها من علم تام بجميع جوانب الدعوى فتختص بكافة الدعاوى المستعجلة المرتبطة بالدعوى الموضوعية المنظورة أمامها. في اعتماد هذا الحل: أحمد ماهر، أصول، ص 640 بند 307.

باعتبارها دعاوى منقولة<sup>(1)</sup>. تنطبق عليها القاعدة العامة في الاختصاص المحلي.

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن المحكمة الابتدائية تختص بطلب التدخل وهو طلب عارض، حتى ولو كان يخرج عن اختصاصها النوعي أو القيمي أو المحلي. فلا يشترط اختصاص المحكمة الابتدائية بالطلب العارض من جميع الوجوه<sup>(2)</sup>.

وتقرير اختصاص المحكمة الابتدائية بكل الطلبات العارضة والمرتبطة الطلب الأصلي. حتى لو كانت تخرج أصلاً عن اختصاصها القيمي أو النوعي أو المحلي، يعود إلى أنها المحكمة ذات الاختصاص العام، وأن من يملك الأكثر يملك الأقل، وأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع.

وحاصل ما سبق أن المحكمة الابتدائية تختص بكل الطلبات العارضة أو المرتبطة والتي تثار بصدد دعوى مرفوعة أمامها، ومنها طلبات التدخل، ولو كانت تخرج عن اختصاصها (القيمي أو النوعي أو المحلي).

وتجدر الإشارة إلى أن المادة 60 تورد استثناء هاماً في خصوص دعوى الضمان الفرعية حيث تقرر عدم اختصاص محكمة الدعوى الأصلية محلياً بطلب الضمان فيما لو أثبت المدعى عليه أن الدعوى

---

(1) وجدى راغب، مبادئ القضاء المدني ص 335 وما بعدها.

(2) راجع: أحمد السيد الصاوي الوسيط ص 189 بند 120، إبراهيم سعد، القانون القضائي

الخاص، ج1 ص 619 بند 248، وراجع مثالا لذلك: م 46 مرافعات .

الأصلية لم ترفع إلا بقصد جلبه أمام محكمة أخرى غير محكمته. والهدف من هذا الاستثناء منع التحايل على قواعد الاختصاص المحلى<sup>(1)</sup>.

كما يستثنى من ذلك أيضا لو كانت المنازعة تتعلق بالتنفيذ أو كانت من مسائل الإفلاس. إذ ينعقد الاختصاص بكافة مسائل التنفيذ لقاضى التنفيذ. م 275 مرافعات. والاختصاص بكافة المسائل المتعلقة بالإفلاس للمحكمة التى قضت به. م 2/42 مرافعات. كما يخرج عن اختصاص المحكمة الابتدائية ما أخرجه القانون صراحة من اختصاصها وجعله من اختصاص محكمة مخصصة بها دون غيرها<sup>(2)</sup>.

2 المحكمة الجزئية ذات اختصاص محدود تختص بالطلبات العارضة متى كانت تدخل أساسا في اختصاصها. فطبقا للمادة 48 مرافعات، فإن المحكمة الجزئية لا تختص بالطلبات العارضة أو المرتبطة بالطلب الأصلى المرفوع أمامها إلا إذا كان يدخل أساساً في اختصاصها القيمى أو النوعى.

وهذا يفسر لنا الحد من انطباق القاعدة السابقة أمام المحكمة الجزئية نظراً لأنها ذات اختصاص محدود لا يجوز التوسع فيه. فإذا كان الطلب العارض أو المرتبط أو طلب التدخل يخرج عن اختصاص هذه المحكمة النوعى أو القيمى فإننا نكون أمام فرضين:

---

(1) وجدى راغب، الإشارة السابقة.

(2) وجدى راغب، مبادئ، ص 335.

1- **الأول:** إذا قدرت إمكانية الفصل بين الطلب الأصلي والطلبات العارضة أو المرتبطة به. فإنها تفصل في الطلب الأصلي وتحيل الطلب العارض أو المرتبط والذي يخرج عن حدود اختصاصها إلى المحكمة المختصة به.

2- **الثاني:** إذا قدرت عدم إمكانية الفصل بين الطلبين نظراً لأن الفصل بينهما سيضر بسير العدالة فإنها تحيل الطلبين "الأصلي والعارض أو المرتبط" معاً إلى المحكمة المختصة بنظر الطلب العارض أو المرتبط. وتلك مسألة تقديرية للمحكمة<sup>(1)</sup> لا تخضع لأي رقابة، لذا جعل القانون حكم الإحالة غير قابل للطعن. "م46 مرافعات".

وعلى ذلك لو تدخل شخص أمام المحكمة الجزئية، فإنها تختص بالفصل في طلب التدخل، طالما كان يدخل في اختصاصها القيمي أو النوعي، أما إذا خرج عن حدود اختصاصها، فإنها تحيله إلى المحكمة الابتدائية المختصة به قانوناً. إذا قدرت إمكانية الفصل في الدعوى الأصلية التي تدخل في اختصاصها بمعزل عن طلب التدخل الذي خرج عن اختصاصها وأحالته إلى المحكمة الابتدائية المختصة. أما إذا قدرت عدم إمكانية الفصل بين الدعوى الأصلية والطلب العارض "طلب التدخل" فإنها تحيل الاثنين معاً إلى المحكمة الابتدائية المختصة، وتصير

---

(1) وهذا يتوفر في كل مرة ترى المحكمة أن الفصل بين الطلبين سيؤثر على قدرة الخصم على الإثبات أو قدرة القاضى على الوصول إلى الحقيقة. ووجدى راغب، مبادئ القضاء المدنى، المرجع السابق، ص338.

المحكمة الابتدائية "محكمة الفرع" فى هذه الحالة هى محكمة الأصل "الدعوى الأصلية".

3 اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل فى الدعوى الأصلية التى تخرج ابتداء عن اختصاصها: إذا كانت القاعدة المقررة أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع Le Juge de l'action est le Juge de l'exception<sup>(1)</sup> فإن هذه القاعدة تنطبق أمام المحكمة الابتدائية.

كما أنها تنطبق أمام المحكمة الجزئية فى حدود معينة. فإذا أثير طلب عارض أو مرتبط بدعوى أصلية مرفوعة أمام المحكمة الجزئية، فإنها - تطبيقاً لهذه القاعدة - تختص بالطلبات العارضة أو المرتبطة متى كانت تدخل فى اختصاصها القيمى أو النوعى. أما إذا خرجت عن نطاق اختصاصها فإن عليها أن تحيل الطلب العارض أو المرتبط إلى المحكمة المختصة بالفصل فيه وتستبقى الطلب الأصلى تفصل هى فيه لدخوله فى اختصاصها. لكن قد تقدر المحكمة الجزئية أنه يستحيل الفصل بين الطلب الأصلى الذى تختص به وبين الطلب العارض أو المرتبط الذى يخرج عن اختصاصها. وفى هذا الفرض فإن عليها أن تحكم بإحالة الدعوى الأصلية والطلب العارض معاً إلى المحكمة المختصة بالطلب العارض (م46)، فتنبع الدعوى الأصلية الدعوى الفرعية وهذا وضع يكاد يكون فريداً فى قانون المرافعات.

---

(1) وجدى راغب، الإشارة السابقة.

ويصير الحال في هذا الفرض أن الأصل "الدعوى الأصلية" هو الذى يتبع الفرع "الدعوى الفرعية" التى أثبتت في صورة طلب عارض أو مرتبط، وهذا عكس القاعدة المقررة أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع.

المحكمة المختصة بنظر الدفع" أو طلب التدخل" في الفقه الإسلامى:

الاختصاص هو مقدار ما لجهة قضائية أو محكمة من سلطة في نظر الخصومات . فالاختصاص هو الحدود التى تباشر الجهة القضائية أو المحكمة ولايتها القضائية فيها<sup>(1)</sup>.

وسلطة الفصل فى الخصومات بين الناس وظيفية من وظائف ولى الأمر، يتولاها بنفسه إن أمكن، وإلا فإنه يوكل القيام بها إلى من يشاء. فولى الأمر مهما أوتى من قوة ، فإنه لا يستطيع القيام بهذه المهمة بمفرده لاسيما في العصور المتأخرة، لاتساع رقعة الدولة وتعدد العلاقات وتشابكها وتعقدتها وضعف الوازع الدينى لدى كثير من الناس، ومن ثم فهو يوكل من يقوم بهذه المهمة، فهو المنوط به توزيع ولاية القضاء بين الجهات القضائية<sup>(2)</sup>.

وتخصيص القضاء ثابت لولى الأمر من باب المصالح المرسلة، فله الحق فى توزيع ولاية القضاء حسب نوع الدعوى ، أو مكان المحكمة، أو قيمتها، أو الزمان. فالقضاء يتخصص بالزمان والمكان

(1) نظرية الدفوع للدعوى القضائية، ص116.

(2) نظرية الدفوع للدعوى القضائية، ص116.

والنوع....الخ، كما أن لولى الأمر تعليق القضاء والإمارة بالشرط، فقد ينهى عن نظر قضايا معينة لمضى وقت معين عليها "التقادم"<sup>(1)</sup>.

ولقد قام القضاء الإسلامى على أنواع من القضاء المستند إلى اختصاصات زمانية ومكانية ونوعية وقيمية ، فكان القاضى<sup>(2)</sup> يولى نوعا من أنواع القضاء في مكان وزمان معين ، وذلك لما اتسعت الدولة الإسلاميه ، وعجز القاضى الفرد عن النظر في كافة القضايا في مختلف أنحاء الدولة ، فكان الأثر الملازم لذلك تجزئة أعمال القضاء

---

(1) محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي ، ابن عابدين، «حاشية ابن عابدين» المسماه ردالمحتار على الدر المختار ، ط2، ج5، ص419، دار الفكر، بيروت، 1412 هـ - 1992 م، أحمد بن محمد مكي، أبو العباس، شهاب الدين الحسيني الحموي الحنفي، غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، ج2 ص371 وما بعدها، دار الكتب العلمية، 1405 هـ - 1985 م، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي، المغني ، ج10 ص92، مكتبة القاهرة، 1388 هـ - 1968 م. منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي، كشف القناع عن متن الإقناع، ج6 ص291 وما بعدها.

(2) ويرى البعض أن لفظ القاضى إذا أطلق دون قيد أو وصف، يراد به القاضى صاحب الولاية العامة، ولا يخرج من اختصاصه إلا ما أخرجه ولى الأمر بنص شرعى خاص في عقد التولية أو في قرار لاحق عليه. القضاء فى الإسلام محمد سلام مذكور، ص52 وما بعدها. وقارب: عبد الحميد ميهوب عويس، أحكام ولاية القضاء فى الشريعة الغراء، ص139، دار الكتاب الجامعى، القاهرة 1406 هـ - 1985 م.

من عموم نظر<sup>(1)</sup> وخصوصه<sup>(2)</sup> وهو ما يسمى بالتقليد العام والتقليد الخاص. وينتج من ذلك أربعة أحوال هي :

- 1- عموم النظر فى عموم العمل ، ومثاله : أن يولى القاضي النظر فى جميع الخصومات فى سائر الوقت لجميع البلاد
- 2- عموم النظر فى خصوص العمل ، ومثاله : أن يولى القاضي النظر فى جميع الخصومات فى وقت أو فى ناحية من البلاد أو بهما جميعاً
- 3- خصوص النظر فى عموم العمل ، ومثاله : أن يولى القاضي فى بعض الخصومات ، كالأنكحة أو العقار فى سائر الوقت لجميع البلاد
- 4- خصوص النظر فى خصوص العمل ، ومثاله : أن يولى القاضي النظر فى الخصومات، كالأنكحة أو المداينات أو العقار فى وقت معين، أو فى ناحية من البلاد أو بهما جميعاً. وعموم الولايات وخصوصها وما يستفيده المتولى بالولاية يتلقى من الألفاظ والأحوال والعرف وليس فى ذلك حد معين فى الشرع<sup>(3)</sup>.

---

(1) عموم النظر هو : تعيين قاض فى جهة يتولى القضاء فيها لعموم أهلها ، وفى جميع خصوماتهم وحاجاتهم فى سائر الوقت.

(2) خصوص النظر هو: تقييد الإمام القضاء بالمكان أو الزمان أو النوع أو الأشخاص، ويعرف ذلك فى اللغة القانونية بالاختصاص القيمى أو النوعى أو المكانى.

(3) الأحكام السلطانية للماوردي ،فصل: "ولاية القاضي بين العموم والخصوص"ص119، وقارب: مغنى المحتاج ج6ص270 ، محمد بن أبى بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية ، الطرق الحكمية،ص201، مكتبة دار البيان بدون طبعة وبدون تاريخ .

ولاصعوبة فى القول بأن المحكمة المختصة بنظر الدفع وكذا التدخل هى محكمة القاضى الذى ينظر الدعوى الأصلية؛ لأن الحكم فيها متوقف على الحكم فى الدفع الموجه إليها. كما أن الدفع من صور الجواب على الدعوى، والجواب أثر مترتب عليها، فينبغى أن يجعل النظر فيه من اختصاص القاضى الذى ينظر الدعوى الأصلية، ضرورة عدم الفصل بين المؤثر وأثره<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثانى

**أن تكون الدعوى قائمة<sup>(2)</sup> وأن يتم التدخل قبل قفل باب المرافعة فيها.**

من البديهى القول بأنه لا يمكن وصف التدخل بهذا الوصف ما لم تكن هناك دعوى قائمة بالفعل. وهذا يقتضى وجود دعوى أصلية قائمة لم يغلَق فيها باب المرافعات بعد.

### فمن ناحية:

لابد أن يكون التدخل في خصومة قائمة بالفعل.

### وطبقا لهذا:

لابد من قيام الدعوى الأصلية حتى تتاح مكنة التدخل فيها. فطلب التدخل يتعلق قبوله بقيام الدعوى الأصلية. فإذا كان طلب التدخل يكيف على أنه طلب عارض، وكانت المادة 125 من قانون

(<sup>1</sup>) نظرية الدعوى، ص 222، نظرية الدفوع للدعوى القضائية، ص 116 وما بعدها.

(<sup>2</sup>) محمود محمد هاشم، قانون القضاء المدنى، ج 2، ص 215 بند 167.

المرافعات قد أتاحت مكنة إبداء طلبات عارضة، إلا أنه يتعين لقبول هذه الطلبات أن تكون الخصومة الأصلية لاتزال قائمة<sup>(1)</sup>.

فإذا زالت الخصومة لأي سبب، كما لو انقضت الخصومة في الطلب الأصلي بدون حكم في موضوعها، أو حكم ببطلان صحيفتها<sup>(2)</sup>، أو تم التنازل عنها<sup>(3)</sup>، انقضت تبعاً لذلك الخصومة الفرعية. هذا كله ما لم يكن للطلب الفرعي كيان مستقل ومتميز عن الدعوى الأصلية، فيظل قائماً وتتنظره المحكمة باعتباره طلباً أصلياً<sup>(4)</sup>. وإذا انقطعت الخصومة لأي سبب كان، فإنه وإن كان يمكن لأي شخص التدخل فيها حال توافر الشروط، بحسبان أن الخصومة تعد قائمة رغم انقطاعها. ويترتب على هذا أن تظل المطالبة القضائية وكافة الإجراءات اللاحقة التي اتخذت في الخصومة قبل الانقطاع قائمة، وبمعنى آخر فإنه بمجرد تحقق سبب الانقطاع تقف الخصومة عند آخر إجراء اتخذ فيها قبل قيام سبب الانقطاع. وتعاود الخصومة سيرها من النقطة التي وقفت عندها<sup>(5)</sup>.

---

(1) الطعن رقم 235 لسنة 55 ق جلسة 17 / 12 / 1985، مج الأحكام، س 36، جـ 2، ص 1132، ق 233.

(2) أحمد أبو الوفاء، التعليق على نصوص قانون المرافعات، ط 5، ص 359، ط 1987.

(3) والتنازل عن الخصومة يعد تصرفاً إجرائياً يتم بإرادة منفردة، وذلك بإعلان من المتنازل على يد محضر أو ببيان صريح في مذكرة موقعة من المتنازل أو من وكيله مع اطلاع خصمه عليها، كما يمكن إيداعه شفويًا أثناء الجلسة<sup>م</sup> 141 مرافعات.

(4) محمد محمود إبراهيم، النظرية العامة للطلبات العارضة، ص 123، دار الفكر العربي.

(5) فتحى والى، الوسيط، ص 569 بند 318، وجدى راغب، مبادئ، ص 659.

غير أنه لايجوز التدخل في الخصومة ممن يجب تعجيل الخصومة في مواجهته، وهو من يقوم مقام الخصم الذي تحقق في حقه سبب الانقطاع، ويعد هو صاحب الصفة الجديدة في الدعوى. ولايتأتى التدخل ممن كان طرفا فى الدعوى أو ممن يجب أن يكون طرفا فيها.

وقد رسم القانون طريقا لتجديد الدعوى فى هذه الحالة وليس من بينها التدخل فيها. ويكون تعجيل الدعوى حال انقطاعها بأحد طريقين :

## **1. الحضور:**

حيث تنص المادة 2/133 على أن: "...تستأنف الدعوى سيرها إذا حضر الجلسة التى كانت محددة لنظرها وارث المتوفى، أو من يقوم مقام من فقد أهلية الخصومة أو مقام من زالت عنه الصفة وباشر السير فيها". فحضور صاحب الصفة الجديد وهو من يقوم مقام من توافر فيه سبب من أسباب الانقطاع للجلسة التالية مباشرة لتحقيق سبب الانقطاع يؤدى إلى إعادة السير فيها مرة أخرى.

## **2. طلب الخصم:**

تحديد جلسة لنظر الدعوى وإعلانها لمن يقوم مقام الخصم الذى توفى أو فقد أهليته أو زالت صفته، وذلك بناء على طلب الطرف الآخر، أو بصحيفة تعلن إلى الطرف الآخر بناء على طلب هؤلاء "م133". وبهذا

الإعلان يتوافر في حق من قام مقام الخصم العلم بالخصومة ويتحقق مبدأ المواجهة بين الخصوم<sup>(1)</sup>.

### ومن ناحية ثانية:

يمكن التدخل في أي حالة كانت عليها الدعوى، شرط أن يكون ذلك قبل قفل باب المرافعة فيها<sup>م 123</sup> مرافعات<sup>م 2/126</sup><sup>(2)</sup>.

### وتعود الحكمة من هذا:

حتى لا يترتب على التدخل تأخير الفصل في الدعوى الأصلية<sup>(3)</sup>. أو إرجاء الحكم في الدعوى الأصلية متى كانت صالحة للحكم فيها.

---

(1) لا يقصد بالإعلان هنا إعلان صحيفة الدعوى بكامل بياناتها، بل يكفي في هذا الصدد إعلان سبق قيام الخصومة التي اعتراها الانقطاع وتكليف باقى الخصوم الحضور بالجلسة التي حددت مجدداً لاستئناف سير الخصومة. فتحى والى ص 597 بند 319، وعكس هذا: وجدى راغب ص 661 حيث يرى أنه لا يكفي

الإعلان بورقة تكليف بالحضور، وإنما إعلان من يقوم مقام الخصم بصحيفة الدعوى وذلك بغرض تمكينه من الإحاطة بها وإعداد دفاعه فيها.

(2) تنص المادة 123 على أنه: "تقدم الطلبات العارضة من المدعى او من المدعى عليه الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة او بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها ولا تقبل الطلبات العارضة بعد اقفال باب المرافعة.

(3) فتحى والى، الوسيط، المرجع السابق، ص 322، بند 205. وراجع فى خصوص هذا الشرط فى التدخل فى الدعوى أمام محكمة العدل الدولية، عبد الغنى محمود، التدخل فى الدعوى أمام محكمة العدل الدولية، المرجع السابق، ص 119 وما بعدها. حيث تنص اللانحة الداخلية لمحكمة العدل الدولية على أن التدخل بمقتضى المادة 62 أو المادة 63، أن يكون فى أسرع وقت ممكن، فيجب تقديمه قبل قفل الإجراءات المكتوبة إذا كان التدخل بمقتضى المادة 62، وقبل =

ولايعنى ذلك عدم إمكانية أو زوال التدخل إذا كان يترتب عليه تأخير الفصل في الدعوى الأصلية، بقدر مايعنى أن المحكمة تحكم في موضوع الطلبات العارضة أو في طلبات التدخل مع الدعوى الأصلية كلما أمكن ذلك، وإلا استبقت الطلب العارض أو طلب التدخل للحكم فيه بعد تحقيقه"م 127 مرافعات" (1).

وفى خصوص التدخل إذا تعلق بالنيابة العامة، فقد نصت المادة 166 من التعليمات القضائية للنيابة العامة بشأن التدخل على أنه: ".....يكون تدخل النيابة في أية حالة كانت عليها الدعوى قبل إقفال باب المرافعة فيها. فإذا أغلق باب المرافعة، فإنه لايقبل التدخل. غير أنه إذا قررت المحكمة فتح باب المرافعات من جديد لأى سبب، فإنه من الجائز حينئذ أن يتدخل الشخص في الخصومة التي قررت المحكمة إعادة المرافعات بصددها. فقرار غلق باب المرافعات فى الدعوى لايقيد

---

=التاريخ المحدد لبدء الإجراءات الشفوية إذا كان التدخل بمقتضى المادة63.المرجع السابق،ص119.

(1) تنص المادة127 على أنه:"تحكم المحكمة في كل نزاع يتعلق بقبول الطلبات العارضة أو التدخل ولا يترتب على الطلبات العارضة أو التدخل إرجاء الحكم فى الدعوى الاصلية متى كانت صالحة للحكم. وتحكم المحكمة فى موضوع الطلبات العارضة أو فى طلبات التدخل مع الدعوى الأصلية كلما أمكن ذلك وإلا استبقت الطلب العارض أو طلب التدخل للحكم فيه بعد تحقيقه.

المحكمة، فيمكنها فتح باب المرافعات من جديد ويمكن التدخل فى هذه الحالة (1).

والقاعدة المقررة فى هذا الخصوص: أن فتح باب المرافعات فى الدعوى من جديد يخضع لمطلق السلطة التقديرية للمحكمة، عدا الحالات التى أوجب فيها القانون على المحكمة فتح باب المرافعات. فيمكن التدخل إذا قررت المحكمة فتح باب المرافعات من جديد، أو صرحت للخصوم خلال فترة حجز الدعوى للحكم بتقديم مذكرات خلال أجل معين حددته (2).

ولم يغفل الفقه الإسلامى تحديد وقت للتدخل فى الدعوى وشدد على وجوب مراعاة هذا الوقت عند التدخل. فينبغى أن يراعى وقت إبداء الدفع، وخصوصا عند من يرون وجوب تقديمه على الشروع فى إثبات الدعوى، كما هو الحال عند الشافعية، أو تقديمه على الحكم، كما هو الحال عند الحنفية (3).

---

(1) راجع فى فتح باب المرافعات من جديد: أسبابه والآثار المترتبة عليه: بحثنا، الطلبات الختامية، دراسة مقارنة فى القانونين المصرى والفرنسى، ص24، مجلة هيئة قضايا الدولة، العدد الثانى، السنة51، ابريل - يونية2007.

(2) تصريح المحكمة للخصوم خلال فترة حجز الدعوى للحكم بتقديم مذكرات خلال أجل معين حددت يعنى أن باب المرافعة مازال مفتوحاً فى هذا الخصوص، مادام أجل تقديم المذكرات قائماً.

(3) محمد نعيم ياسين، نظرية الدعوى، ص629.

والأساس في ذلك أن الفقهاء قد اعتبروا الدفع دعوى، فاشتروا لصحته ما اشتراطوه في الدعوى لصحتها في مختلف عناصرها، من أهلية وصفة في أطراف الدعوى، ومعلومية الحق المدعى به، ومشروعيته، وغير ذلك من الشروط الأخرى، ويضاف إلى ذلك بعض الشروط المستمدة من كون الدفع مرتبط بالدعوى<sup>(1)</sup>.

والمعتمد في المذهب الحنفي أن دفع الدعوى يصح إبداءه في أي مرحلة كانت عليها الدعوى. فيصح إبداءه قبل البينة، كما يصح بعدها<sup>(2)</sup>. قال في البحر: "وكذا يصح قبل الحكم كما يصح بعده ودفع الدفع ودفعه"<sup>(3)</sup>.

---

(1) محمد نعيم ياسين، نظرية الدعوى، ص 628 وما بعدها.

(2) علاء الدين محمد بن محمد أمين (المعروف بابن عابدين)، قرة عين الأخيار، ج 8 ص 101، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان. البحر الرائق، ج 7 ص 231، ص 89. محمد نعيم ياسين، نظرية الدعوى، ص 625. ومن المقرر في الفقه الإسلامي أن الدعوى تمر بمراحل معينة، فهناك مرحلة الثبوت، وهي الرتبة الأولى، ومرحلة الحكم، وهي الرتبة الثانية، ومرحلة التنفيذ، وهي الرتبة الثالثة. راجع: ابن فرحون المالكي، تبصرة الحكام، ج 1 ص 91 - 93، ابن خليل الطرابلسي الحنفي، معين الحكام، ص 515.

(3) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ط 2، ج 7 ص 231، دار الكتاب الإسلامي. غير أن الأحناف استثنوا من ذلك ثلاث مسائل ذكرها صاحب قرة عين الأخيار وهي:

- 1- إذا قال لى دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت إليه.
- 2- لو بينه لكن قال بينتي غائبة عن البلد لم تقبل.
- 3- لو بين دفعا فاسدا ولو كان الدفع صحيحا وقال بينتي حاضرة في المصر يمهلته إلى المجلس الثاني". قرة عين الأخيار، ج 8 ص 101.

والذى يمكن فهمه مما قالوه فى هذا الخصوص، أنه إن صح إبداء الدفع قبل الحكم فى أى مرحلة تكون عليها الدعوى، إلا أنهم صرحوا بعدم قبوله إذا أبدى بعد الحكم. وما يصدق على دفع الدعوى يصدق على التدخل فيها. ويقال تعليلاً لذلك: أن تأخير المدعى عليه فى دفع الخصومة عن نفسه إلى ما بعد الحكم يجعل الدعوى صحيحة فى جميع مراحلها؛ لأنها قامت على خصم حسب الظاهر، وبالتالي يكون الحكم فيها قد صدر صحيحاً؛ لأنه قد صدر على خصم شرعى، فليس له بعد ذلك أن يدفع بأن يده مثلاً كانت يد حفظ على العين التى حكم بها لغيره، فإنه قد أصبح بمثابة أجنبى يريد إثبات الملك للغائب، فلم تتضمن دعواه إثبات القضاء السابق. والدفع كما تقدم إنما يصح بعد الحكم إذا ظهر بثبوته بطلان القضاء السابق<sup>(1)</sup>.

---

(1) حاشية منحة الخالق على البحر الرائق، ط2، ج7 ص230. زين العابدين إبراهيم بن نجيم المصرى، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار المعرفة، بيروت. وهذا يتمشى مع القاعدة الشرعية القاضية بأن الدعوى متى فصل فيها بالوجه الشرعى مستوفية شروطها الشرعية لا تنقض ولا تعاد. لأن نقضها حينئذ يكون بلا موجب، وإعادتها تكون ضرباً من العبث. وكل من هذين الأمرين لا يجوز أن يصدر من العقلاء. وهذا محله إذا لم يزد المدعى على ما صدر منه أولاً شيئاً، ولم يأت المدعى عليه بدفع صحيح، فلو زاد المدعى على ما صدر منه أولاً بأن أحضر بينة على دعواه بعد عجزه عنها، أو دفع المدعى عليه دعوى المدعى بدفع صحيح، قبل من كل منهما ما أتى به، وإن كان بعد القضاء، وينقض به الحكم الأسمى متى ثبت بالدليل لدى القاضى. محمد زيد الأبيانى، مباحث المرافعات وصور التوثيقات والدعاوى الشرعية، ط3، ص48، 1343هـ-1924م. على قراة، الأصول القضائية، ص57.

ويرى البعض أنه إذا كان ما يستند إليه الدافع خفياً، ولم يمكن الحصول عليه وقت السير في الدعوى، كان الدفع مقبولاً، وإذا كان الشيء الذي يستند عليه غير خاف فلا يقبل منه بعد الحكم<sup>(1)</sup>.

وعند المالكية خلاف حول هذه المسألة: فبعضهم ذهب إلى جواز الدفع بعد الحكم، وآخرون لا يرون ذلك، ولا يرون قبول أى نوع من البيانات من المحكوم عليه بعد فصل الدعوى، حتى ولو كانت خفية، خصوصاً إذا كان القاضى الذى فصل في الدعوى من أهل العلم والعدل<sup>(2)</sup>.

ولكن للمحكوم عليه أن يطعن في الحكم الصادر عليه، ويؤسس طعنه على عيوب أخرى لا تتعلق بدفع الدعوى من حيث موضوعها، وذلك كأن يرتكن إلى وجود عداوة بينه وبين القاضى الذى أصدر الحكم، فإن ثبت ذلك وجب فسخ الحكم وإعادة المحاكمة<sup>(3)</sup>.  
أما الشافعية:

فلا يرون جواز إبداء هذا الدفع إلا قبل الشروع في إقامة البينة من قبل المدعى، فقالوا: "إنه إذا أقام المدعى شاهداً على ملكيته للعين، ثم

---

(1) محمد زيد الأبياني، المرجع السابق، ص48. وفي ترجيح هذا الرأي: محمود محبوب أبو النور، نظرية الدفع، ص102.

(2) إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري، تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام، ط1، ج1، ص80 وما بعدها. مكتبة الكليات الأزهرية 1406هـ— 1986م.

(3) تبصرة الحكام، ط1، ج1، ص80 وما بعدها.

قبل إكمال الشهادة دفع المدعى عليه بأن العين ليست ملكه، وإنما هي لزوجته مثلاً لم يقبل منه هذا الدفع، وطلب من المدعى إكمال الشهادة، حتى إذا أتمها بشروطها قضى له بالمدعى به، وللزوجة بعد ذلك أن ترفع عليه دعوى العين التي قضى له بها، فممنوع من إبداء الدفع بعد الشروع في إقامة البينة، لأنه مقصر بسكوته إلى هذا الوقت<sup>(1)</sup>.

أما بالنسبة للدفع الشكلي: فممنوع أن الفقهاء لم يذكروا أحكاماً له لضيق نطاقه في نظام المرافعات الإسلامية، إلا أن محله أن يكون قبل الجواب على الدعوى بالإقرار أو الإنكار أو الدفع، فإن تأخر الدافع إلى ما بعد الجواب، دل ذلك على رضاه بالأمر الواقع، فيرد دفعه<sup>(2)</sup>.

---

(1) تحفة المحتاج بشرح المنهاج، أحمد بن حجر الهيتمي 972هـ، ج10 ص308، 1357 هـ 1983 م. ذكر في الأنوار عن فتاوى القفال لو ادعى داراً في يد آخر وأقام شاهداً ثم ثانياً فقال المدعى عليه قبل شهادته هي لزوجتي سمعه القاضي وحكم بها للمدعي ثم تدعى الزوجة عليه قيل وهو مشكل؛ لأن المدعى عليه معترف بأنها لغيره فكيف تتوجه الدعوى عليه اهـ ويرد بأنه مقصر بسكوته عن ذلك حتى سمعت الدعوى وشهادة الأول فلم يقبل منه الصرف للغير وبهذا يرد قول المستشكل فكيف تتوجه الدعوى عليه؟ وبيانه أنها توجهت وسمعت هي ثم شهادة الأول فقبول الثاني والحكم تتميم لا ابتداء دعوى عليه. وفي فتاوى البغوي إن أقامها فأقر ذو اليد بالعين لآخر قبل الحكم للمدعي حكم بها من غير إعادتها في وجه المقر له إن علم أن المقر متعنت في إقراره وإلا أعادها في وجهه قال الأزرعي: والظاهر أنه لا بد من إعادة الدعوى في وجهه أيضاً. تحفة المحتاج في شرح المنهاج، ج10 ص308.

(2) محمد نعيم ياسين، نظرية الدعوى، القسم الثاني، ص176.

## الفرع الثالث

### وجود صلة ارتباط أو وحدة بين الطلبات في الدعوى الأصلية وطلبات التدخل<sup>(1)</sup>.

وأساس هذا الشرط هو ما نصت عليه المادة 126 "مرافعات من عدم قبول التدخل ما لم يكن مرتبطا بالطلب الأصلي. وما نصت عليه المادتين 124، 125 مرافعات، من عدم قبول الطلبات العارضة بصفة عامة ما لم تكن مرتبطة بالطلب الأصلي<sup>(2)</sup>.

وهذا يعنى أنه لكى يكون طلب التدخل مقبولا، لابد أن يطالب المتدخل بذات الشيء المتنازع فيه لنفسه، أو يطالب بشيء يرتبط بالدعوى الأصلية التى يريد التدخل فيها.

والهدف من هذا الشرط يكمن فى بسط المحكمة رقابتها على هذه الطلبات، والحد من اتخاذ الخصم هذه الطلبات وسيلة لإجهاد

---

(1) راجع فى هذا الشرط: وجدى راغب، مبادئ القضاء المدنى، المرجع السابق ص570. وراجع فى خصوص هذا الشرط فى التدخل فى الدعوى أمام محكمة العدل الدولية، المرجع السابق، عبد الغنى محمود، ص22.

(2) تنص المادة 124 على أنه: "للمدعى ان يقدم من الطلبات العارضة : .....2- ما يكون مكملا للطلب الاصيلي او مترتبا عليه او متصلا به اتصالات لا يقبل التجزئة... ..... 5- ما تاذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطا بالطلب الاصيلي. وتنص المادة 125: "للمدعى عليه ان يقدم من الطلبات العارضة : ..... 3- اي طلب يكون متصلا بالدعوى الاصيلية اتصالا لا يقبل التجزئة. 4- ما تاذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطا بالدعوى الاصيلية". كما تنص المادة 1/126 على أنه: "يجوز لكل ذي مصلحة ان يتدخل في الدعوى منضما لاحد الخصوم او طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى.

المحكمة أو تعطيل الفصل فى الدعوى ، وحتى لا تكون هذه الطلبات أداة لإرباك الخصم وإطالة أمد التقاضى (1).

ويحقق هذا الشرط تفادى تقطيع أوصال القضية ، وبعبارة جهد المحكمة فى مسائل جزئية (2). فحسن سير العدالة يقتضى أن يتم تجميع المسائل الواحدة أو المرتبطة أمام محكمة واحدة حتى تتمكن من القيام بواجبها على أكمل وجه ، هذا بالإضافة إلى الاقتصاد فى الإجراءات والنفقات وتفادى صدور أحكام متناقضة أو متعارضة يصعب أو يستحيل بعد ذلك تنفيذها.

بل قد تصل درجة الارتباط إلى أن الفصل فى الدعوى الأصلية يتوقف على الفصل فى التدخل أولاً. فيعد الفصل فى التدخل بمثابة مسألة أولية بالنسبة للدعوى المتدخل فيها. ويوجد هذا مثالا له فى التدخل فى دعوى صحة التعاقد بطلب الملكية للعين محل النزاع فى الدعوى الأصلية. فالهدف من دعوى صحة التعاقد يتلاقى والهدف من التدخل فيها بطلب الملكية للمتدخل بما يوفر الارتباط الوثيق بين الطلبين ، ويوجب على المحكمة ألا تحكم بصحة العقد إلا بعد الفصل فى موضوع التدخل ، بحسبان أن هذا البحث يدخل فى صميم الدعوى

---

(1) أحمد ملبجي، التعليق على قانون المرافعات، المرجع السابق، ص21.

(2) فتحي والى، الوسيط، المرجع السابق، ص618 بند 333.

المطروحة عليها . فالحكم الذى تصدره المحكمة بصحة العقد يتوقف على التحقيق من عدم سلامة ادعاء المتدخل (1) .

وقد قضت محكمة النقض بأن تمسك طالب التدخل فى دعوى صحة التعاقد بأنه هو المالك للأطيان المبيعة يعد تدخلاً اختصامياً يطلب به المتدخل حقاً ذاتياً لنفسه ، و يوجب على المحكمة المنظور أمامها الدعوى قبول تدخله باعتباره مرتبطاً بالدعوى الأصلية ، و يتعين عليها ألا تحكم بصحة التعاقد أو تقبل الصلح بشأنه إلا بعد الفصل فى موضوع طلبه ، وذلك باعتبار أن هذا البحث هو مما يدخل فى صميم الدعوى المطروحة عليها ، وعلى أساس أن الحكم الذى تصدره المحكمة بصحة التعاقد أو بإلحاق الصلح المبرم بشأنه بمحضر الجلسة يتوقف على التحقق من عدم سلامة ادعاء المتدخل (2) .

### وعليه فيشترط فى التدخل بصورتيه:

وجود ارتباط أو وحدة بين الطلبات فى الدعوى الأصلية وطلبات المتدخل فيها ، بحسبان أن طلب التدخل هو طلب عارض يخضع لما تخضع له من شروط وأحكام.

وتتطبق القاعدة العامة فى الطلبات العارضة على طلب التدخل ، بحسبان أن التدخل بمثابة طلب عارض. وتجدر الإشارة فى هذا

---

(1) الطعن رقم 3888 لسنة 61 ق جلسة 18 / 1 / 1994 ، مج الأحكام، جـ اس 45، ص 199، ق 42.

(2) الطعن رقم 2141 لسنة 50 ق ، جلسة 27 / 1 / 1985.، مج الأحكام، س 36 ، جـ 1 ، ص 150، ق 36.

الخصوص إلى أنه يكفي لقبول التدخل وجود رابطة من نوع ما بين الدعوى الأصلية وطلب التدخل. فقد يكون طلب التدخل هو ذات موضوع الدعوى الأصلية، وقد يتناوله - باعتباره طلباً عارضاً - بالتغيير أو بالزيادة أو بالإضافة من جهة موضوعه مع بقاء السبب على حاله، وقد يتضمن هذا الطلب تصحيحاً للطلب الأصلي أو تعديلاً لموضوعه، أو يكون مكماً للطلب الأصلي أو مترتباً عليه أو متصلاً به بصفة لا تقبل التجزئة، ويعتبر كذلك طلباً عارضاً ما يتم به تغيير السبب مع بقاء الموضوع. أما إذا اختلف طلب التدخل عن الطلب الأصلي في موضوعه وفي سببه فإنه لا يقبل إبداءه من المتدخل في صورة طلب عارض<sup>(1)</sup>. بل لا بد للمطالبة به رفع دعوى مبتدأة.

وقد تتنفي فكرة الارتباط ضمناً، وذلك تبعاً لانتفاء المصلحة. بل إن المادة 126 من قانون المرافعات قد صيغت بحيث تبرز فيها فكرة المصلحة وفكرة الارتباط معاً. فإذا عدل الخصم الأصلي في الدعوى عن طلباته إلى طلبات أخرى، وكان من شأن هذا العدول أن أصبح طلب التدخل منبت الصلة عن الطلبات في الدعوى الأصلية، تحتم على المحكمة أن تحكم بعدم قبول التدخل لانعدام الارتباط بين هذه الطلبات جميعاً، ولأنه لم يعد للمتدخل مصلحة في تدخله.

---

(1) الطعن رقم 1834 لسنة 66 ق جلسة 1997/1/9، مج الأحكام، س 48 جـ 1 ص 103، ق 22. وقارب: الطعن رقم 865 لسنة 61 جلسة 30 / 11 / 1995، مج الأحكام، س 46، جـ 2، ص 1280.

ويتوافر هذا فيما لورفع شخص دعوى بصحة ونفاذ عقد بيع عقار، فتدخل آخر طالباً رفضها على أساس أنه يملك العقار بسند ما، فعدل المدعى طلباته إلى الحكم بصحة توقيع من باع له، فإنه يتعين على المحكمة في هذه الحالة الحكم بعدم قبول التدخل؛ لأن مصلحة المتدخل أضحّت منتهية<sup>(1)</sup>. ويستطيع المتدخل أن يتفادى الحكم بعدم قبول تدخله في هذه الحالة، إذا ما قام هو الآخر بتعديل طلب تدخله بحيث يجعله مرتبطاً ومنسجماً مع الطلبات في الدعوى الأصلية. وقد تصل درجة الارتباط إلى أن يكون الطلب في التدخل مرتبطاً بالدعوى الأصلية ارتباطاً وثيقاً. كأن يكون دفاعاً في الدعوى الأصلية المرفوعة ممن انضم إليه. ويترتب على نقض الحكم الصادر في الدعوى الأخيرة نقض الحكم الصادر في الدعوى الفرعية<sup>(2)</sup>.

وبغير صلة الارتباط هذه لا يحقق التدخل أية فائدة، بل ربما أدى إلى تعطيل الفصل في الدعوى الأصلية.

### وفي هذا الخصوص:

فإن الارتباط *connexité* هو صلة وثيقة بين دعويين تجعل من حسن سير العدالة جمعهما أمام محكمة واحدة وتحكم فيهما معاً منعاً من صدور أحكام لا توافق بينهما<sup>(3)</sup>.

(1) أحمد مليجي، التعليق على قانون المرافعات، المرجع السابق، ص 622.

(2) الطعن رقم 122 لسنة 39 ق جلسة 1974/3/28، مج الأحكام، س 25، جـ 1 ص 611، ق 99.

(3) محمد حامد فهمي ص 353، بند 327.

والارتباط قد يقترن بوصف أدق وهو عدم القابلية للتجزئة  
indivisibilité ويقصد به وجود صلة وثيقة بين دعويين أو طلبين تجعل  
من المستحيل الفصل فى أحدهما دون الآخر، إذ أنه من الضرورى -  
وليس فقط من المناسب - أن يفصل فيهما معاً بمعرفة محكمة  
واحدة<sup>(1)</sup>.

وتعد مسألة الارتباط مسألة موضوعية تخضع للسلطة التقديرية  
لمحكمة الموضوع، فهى التى تقدر وجود هذه الصلة بين طلب التدخل  
وطلبات الخصوم الأصليين<sup>(2)</sup>. دون رقابة عليها فى ذلك من محكمة

---

=Cass civ 2<sup>e</sup>, 5 juill 1978. Bull civ. 11 p137. G. P1978 2. 624. note  
viatte.

(<sup>1</sup>) Boulanger. J. Usage et abus de la notion d'indivisibilité, R, T. D. C.  
1950 P. 1-17. cass com 9 juin 1987. Bull civ. VI. P109 N144.

وقارب: أحمد هندی: ارتباط الدعاوى والطلبات، المرجع السابق، ص 390، بند 131.

(2) راجع فى هذا الشرط: وجدى راغب، مبادئ القضاء المدنى، المرجع السابق ص 570.

وفى القانون الفرنسى: la chambre mixte de la Cour de cassation, du 9 nov.

2007, (n° 06-19. 508

Voir aussi : Ch. Com., 13 juin 1984, Bull. 1984, IV, n° 196 ; 3e Ch. Civ.,  
1er juillet 1987, Bull. 1987, III, n° 137 ; 3e Ch. Civ., 9 octobre 1991,  
Bull. 1991, III, n° 236 ; 3e Ch. Civ., 30 juin 1993, pourvoi n° 91-14. 210 ;  
1ère Ch. Civ., 21 novembre 1995, Bull. 1995, I, n° 419 ; Ch. Com., 16  
décembre 1997, pourvoi n° 95-12. 312 ; 3e Ch. Civ., 12 juin 2001,  
pourvoi n° 99-19. 814 ; 3e Ch. Civ., 4 avril 2002, Bull. 2002, II, n° 79 ;  
1ère Ch. Civ., 10 janvier 2006, Bull. 2006, I, n° 6). En revanche, la Cour  
de cassation se réserve, comme toujours, la possibilité de censurer une  
absence ou insuffisance de motifs sur ce lien (3e Ch. Civ., 30 juin 1999,  
(Bull. 1999, III, n° 151 ; Ch. Com., 28 avril 2004, pourvoi n° 01-14. 927

النقض<sup>(1)</sup>. فإذا توافرت صلة الارتباط، فإن المحكمة لا تملك أية سلطة تقديرية في قبول هذا التدخل. فهي لا تملك الحكم بعدم قبول التدخل حال توافر مفترضاته، بحجة أنه يعطل الفصل في الدعوى، إذ المفترض أن التدخل سيؤدي حتما إلى تأخير الفصل في الدعوى<sup>(2)</sup>.

### ومثال الارتباط بين الدعوى الأصلية والتدخل:

تدخل شخص في نزاع على ملكية عين مطالبها الحكم له بالملكية في مواجهة أطراف الخصومة الأصليين، أو تدخل شخص في دعوى منع التعرض مدعيا لنفسه الحيابة وطالبا الحكم له بمنع التعرض في مواجهة الخصوم الأصليين<sup>(3)</sup>.

وفي هذا الصدد يكفي توافر صلة الارتباط بين طلب المتدخل والطلبات في الدعوى الأصلية، حتى ولو لم يكن هناك صلة بين طلبات التدخل وبين الحق محل الخصومة. ومثال ذلك: الطلب الذي يتقدم به الغير مطالباً طرفي الدعوى بالتعويض عن الضرر الذي أصابه نتيجة التشهير به بواسطة أقوالهما في الخصومة<sup>(4)</sup>. أو يطلب المتدخل لنفسه

---

(1) طعن رقم 1863، س58ق، جلسة 26/5/1996، مج الأحكام، س47، جـ1، ص808، ق151.

(2) أحمد أبو الوفا، التعليق على نصوص قانون المرافعات، ص571.

(3) أحمد أبو الوفا، الإشارة السابقة.

(4) رمزي سيف، ص350، بند298.

طلبا مرتبطا بالدعوى الأصلية، وذلك كأن يتمسك المتدخل فى دعوى صحة التعاقد بطلب رفض الدعوى ببطلان عقد البيع<sup>(1)</sup>.

وللخصم المتدخل أن يعدل طلباته أثناء نظر الدعوى وأثناء حجزها للحكم متى كانت المحكمة قد رخصت بتقديم مذكرات فى أجل معين ولم ينته هذا الأجل، شرط اطلاع الخصم عليها وعلمه بها<sup>(2)</sup>.

ونعتقد أن للخصم هذه المكنة طالما كان تدخله هجوميا، أما إذا كان تدخله انضماميا، فهو تابع فى طلباته للخصم الذى تدخل منضمًا إليه. فحيث يقدم المتدخل اختصاصيا طلبا مستقلا، فإنه يعد دعوى مستقلة يمكنه من تقديم مايشاء من طلبات عارضة تبعا لها، سواء بالتعديل أو الزيادة أو النقصان. ويمكنه أن يتنازل عن طلب التدخل.

أما المتدخل انضماميا فإنه وإن اعتبر خصما إلا أنه يبقى تابعا للخصم الاصلى الذى انضم إليه، فليس له أن يبدى طلبات تغاير طلبات من انضم إليه. كما أنه ليس له أى سلطة فى التنازل عن الحق الموضوعى عن المدعى أو ترك الدعوى بشأنه. وإن كان يمكنه أن يقدم دفوعا وأوجه دفاع جديدة لم يتمسك بها الخصم الأصيل.

---

(1) أحمد هندى، أصول قانون المرافعات المدنية و التجارية، ص453، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية2002.

(2) الطعن رقم 6834 لسنة 62 ق جلسة 1997/1/22، مج الأحكام، س 48، ج1، ص 171، ق34.

وفى القانون الفرنسى حددت المادة 325 من قانون المرافعات<sup>(1)</sup>

قبول التدخل فى وجود صلة ارتباط بين طلب التدخل وادعاءات الأطراف فى الخصومة ، وما عليه الحال فى فرنسا أنه يكفي لقبول طلبات التدخل وجود صلة كافية ، ولا يشترط أن يصل الارتباط حد عدم التجزئة ، بل يكفي فى هذا الخصوص وجود صلة أو علاقة كافية بين الطرفين "طلب التدخل والطلب الأسمى فى الدعوى".

فالارتباط بين التدخل وبين الطلبات فى الدعوى الأصلية بالمفهوم السابق هو شرط معتبر فى القانون الفرنسى. ويخضع تقدير الارتباط لمطلق السلطة التقديرية لقاضى الموضوع<sup>(2)</sup>.

### وفى الفقه الإسلامى:

اشترط الفقهاء فى الدفع "الارتباط بينه وبين الدعوى الأصلية" ، وهو ما ينسحب على التدخل فى الدعوى أيضا. إذ الدفع يسمع من غير المدعى عليه "أى الغير".

وقد عبر الفقهاء عن ذلك بشرط عدم التناقض فى الدعوى وكذا فى الدفع: فيشترط فى الدفع ألا يكون متناقضا مع كلام صادر من الدافع ، سواء كان هذا الكلام صادرا عنه فى جواب الدعوى ، أو

---

(<sup>1</sup>) يجرى نص هذه المادة فى الصيغة التالية: " L'intervention n'est recevable que si elle se rattache aux prétentions des parties par un lien suffisant "

(<sup>2</sup>) La Semaine Juridique - Edition Générale

Cass. ch. mixte, 9 nov. 2007, n° 06-19.508, P+B+R+I, EURL Les Ballades c/ SCI Colisée Rareté et a. : JurisData n° 2007- 041360  
Assignation en intervention forcée devant le TGI.

فى دفع آخر سبق أن ابداه ، أم كان صادرا عنه خارج مجلس القضاء. وهذا شرط فى الدعوى أيضا وفى الدفع. ولكن حصول التناقض فى الدفع أوسع نطاقا لما أن الدفع قد يسبقه الجواب. وقد يسبقه دفع آخر فيتناقض معها وعدم التناقض يعنى الارتباط الوثيق بين الدفع أو التدخل فى الدعوى الأصلية<sup>(1)</sup>.

## الفرع الرابع

### "شرط شكلى"

شهر صحيفة الدعوى إذا كان محل التدخل دعوى صحة التعاقد.

فيشترط فى دعوى صحة التعاقد أن يتم شهر صحيفةها. وقد أشارت إلى هذا الشرط المادة 126 (مكرر) مرافعات<sup>(2)</sup>. حيث نصت على أنه: "لا يقبل .... طلب التدخل إذا كان محله صحة التعاقد على حق

---

(1) راجع فى هذا وفى التناقض بصفة عامة، للمؤلف: التناقض الإجرائى، دار الوفاء، ط1، 2010.

(2) أضيفت هذه المادة بموجب القانون 6 لسنة 1991 الذي عمل به ابتداء من 14/3/1991. كما نصت المادة 3/65 من قانون المرافعات فى فقرتها الأخيرة على أنه: "لا تقبل دعوى صحة التعاقد على حق من الحقوق العينية العقارية إلا إذا أشهرت صحيفةها. كما نصت المادة 2/103 من نفس القانون، والمضافة بالقانون رقم 6 لسنة 1991 على أنه: "...ومع ذلك فإن كان طلب الخصوم يتضمن إثبات اتفاقهم على صحة التعاقد على حق من الحقوق العينية العقارية، فلا يحكم بإلحاق ما اتفقوا عليه - كتابة أو شفاهة - بمحضر الجلسة إلا إذا تم شهر الاتفاق المكتوب أو صورة رسمية من محضر الجلسة الذى أثبت فيه الاتفاق.

من الحقوق العينية العقارية إلا إذا تم شهر صحيفة هذا الطلب أو صورة رسمية من محضر الجلسة الذي أثبت فيه .

وطبقاً لنص هذه المادة فإن المحكمة لا تقبل الطلب إلا إذا تم شهر صحيفته، إذا رفع بصحيفة مودعة قلم الكتاب، أو بشهر صورة رسمية من محضر الجلسة إذا كان قد أثبت شفاهة به. وعلى القاضي أن يتحقق من هذا الشرط، ويحكم بعدم قبول التدخل حال تخلف هذا الشرط. كما أن لأطراف الدعوى التمسك بعدم قبول طلب التدخل لهذا السبب.

وقد قضت محكمة النقض بأن "وجوب شهر صحيفة دعوى صحة التعاقد على حق من الحقوق العينية العقارية أو أى طلب يستهدف الحكم بصحة التعاقد على حق من الحقوق، سواء اتخذ شكل دعوى مبتدأة أو قدم كطلب عارض أو كان طلباً بإثبات اتفاق الخصوم على صحة التعاقد على حق من هذه الحقوق قدم كتابة أو ردد شفاهة وأثبت في محضر الجلسة. جزاء عدم اتخاذ هذا الإجراء عدم قبول الدعوى (1).

وقريب منه ما قضت به من أن قضاء المحكمة برفض طلب التدخل موضوعاً قائم على عدم نفاذ التصرف سند المطعون ضده قبل جماعة الدائنين، فإن هذا القضاء لا يعتبر مانعاً من العودة إلى طلب صحته ونفاذه متى توافرت شروط نفاذه في حقهم (2).

(1) الطعان رقما 1180، 829 لسنة 69 ق . جلسة 2000/6/13.

(2) الطعان رقم 650 لسنة 55 ق، جلسة 1991 / 1/ 17، مج الأحكام، ص 42

، ج 1، ص 223، ق 40.

كما قضت بأن تمسك طالبي التدخل فى دعوى صحة التعاقد بأنهم هم المالكون لحصة فى العقار المبيع يعد تدخلا اختصاميا يطلب به المتدخلون حقا ذاتيا لأنفسهم ويوجب على المحكمة المنظورة أمامها الدعوى قبول تدخلهم باعتباره مرتبطا بالدعوى الأصلية<sup>(1)</sup>.

وإذا قضت المحكمة بقبول التدخل على الرغم من عدم توافر هذا الشرط، أو رفضت التدخل بالرغم من توافره بالنسبة لدعوى صحة التعاقد، فإنها تكون قد أخطأت فى حكمها، ويمكن الطعن فى هذا الحكم لهذا السبب. ولا يمكن لمحكمة الاستئناف أن تتصدى للفصل فى الموضوع حال إلغائها لحكم محكمة أول درجة نظرا لقبولها التدخل دون توافر شروطه. بل على محكمة الاستئناف فى هذه الحالة أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة نظرا لعدم استنفادها الولاية بالنسبة للموضوع. فإن هى لم تفعل وفصلت فى النزاع، فإن حكمها فى هذا الصدد يكون معيبا، لتفويته درجة من درجات التقاضى على الخصوم. ويمكن النعى عليه لهذا السبب<sup>(2)</sup>.

---

(1) الطعن رقم 2988 لسنة 58 ق – جلسة 11/25/1993، مج الأحكام، س 44، ج 3 ص 278، ق 339.

(2) وفي هذا الصدد قضت محكمة النقض بأنه: "إذا كان طلب الخصم المتدخل "المطعون ضده الأول" فى الدعوى "دعوى الطاعنين وآخرين على المطعون ضده الثانى بصحة ونفاذ عقد بيع أطيان التداعى" هو صورية العقد المؤرخ 1993/8/1، ومن ثم فإنه لا يخضع للقيود الوارد فى المواد 126، 103، 65 مكرر من قانون المرافعات، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وألغى حكم محكمة أول درجة بعدم قبول تدخل المطعون ضده الأول لعدم تسجيل صحيفته، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون، لأنه لما كانت محكمة أول درجة لم تستنفد =

فإذا تحققت المحكمة من توافر الشروط، فإنه يقع على عاتقها واجب في هذا الخصوص، وهو أنها لا تستطيع أن تحكم في الدعوى الأصلية إلا بعد الحكم في طلب التدخل أو تضمهما لتفصل فيهما معا.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: "إذ يتحد الهدف من دعوى صحة العقد في الغاية مع طلب ثبوت الملكية بالتقادم الطويل المكسب بما يوفر الارتباط الوثيق بين الطرفين، وأن تمسك طالب التدخل في دعوى صحة التعاقد بملكيته للعين المبيعة يوجب على المحكمة ألا تحكم بصحة العقد إلا بعد الفصل في موضوع طلبه، وذلك باعتبار أن هذا البحث يدخل في صميم الدعوى المطروحة عليها.

فالحكم الذي تصدره المحكمة بصحة العقد يتوقف على التحقيق من عدم سلامة ادعاء المتدخل. فإذا أُلغى الحكم المستأنف فيما قضى به من ثبوت ملكية الطاعنات وقبول تدخلهن في الدعوى المقامة من المطعون ضده الأول على مجرد القول بأن طلب ثبوت الملكية يختلف عن طلب صحة العقد موضوعا وسببا، ولم يقدر مدى الارتباط بين الطرفين وأثر إجازة محكمة أول درجة لتعديل الطلبات لتوافر هذا الارتباط، ولم يعرض لطلب الطاعن أتت رفض دعوى المطعون ضده

---

= ولايتها بالفصل في موضوع التدخل، فإنه كان يتوجب على محكمة الاستئناف إعادة دعوى التدخل والدعوى الأصلية إليها حتى لا يفوت الخصوم درجة من درجات التقاضي. أما وإنها قبلت التدخل وفصلت في موضوعه بصورية عقد الطاعنين، فإن حكمها يكون معيبا. الطعن

رقم 6866 لسنة 65ق، جلسة 2007/5/12.

الأول المؤسس على ملكيتهن لعين النزاع ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وجره ذلك الى القصور فى التسبيب<sup>(1)</sup> .

وبتوافر الشروط السابقة ، فإن القاضى يحكم بقبول التدخل ، وبقبول التدخل يصبح الشخص المتدخل طرفاً فى الخصومة ، وتترتب كافة الآثار الأخرى .

---

(<sup>1</sup>) الطعن رقم 3888 لسنة 61 ق جلسة 18 / 1 / 1994 ، مج الأحكام، جـ1، س 45ص 199،42. كما قضت فى حكم آخر بأن: "تمسك طالب التدخل فى دعوى صحة التعاقد بأنه هو المالك للأطيان المبيعة يعد تدخلاً اختصامياً يطلب به المتدخل حقاً ذاتياً لنفسه ، و يوجب على المحكمة المنظور أمامها الدعوى قبول تدخله باعتباره مرتبطاً بالدعوى الأصلية، و يتعين عليها ألا تحكم بصحة التعاقد أو تقبل الصلح بشأنه إلا بعد الفصل فى موضوع طلبه ، وذلك باعتبار أن هذا البحث هو مما يدخل فى صميم الدعوى المطروحة عليها ، وعلى أساس أن الحكم الذى تصدره المحكمة بصحة التعاقد أو بإلحاق الصلح المبرم بشأنه بمحضر الجلسة يتوقف على التحقق من عدم سلامة ادعاء المتدخل. الطعن رقم 2141 لسنة 50 ق، جلسة

1985/1/27. مج الأحكام، س36، ص150، ق36.

## المبحث الثاني

### آثار التدخل

تقسيم:

يترتب على طلبات التدخل سواء الانضمامي أو الاختصاصي أو كان تدخلا للنيابة العامة بعد قبولها من المحكمة، أن يصبح المتدخل خصماً في الدعوى، ويكون الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه. وتتحدد هذه الآثار وتختلف بحسب نوع التدخل، وما إذا كان هجومياً وانضمامياً، أو من جانب النيابة العامة. ونتناول الآثار المترتبة على التدخل من خلال المطالبين الآتين نتناول في الأول منهما أوجه الاتفاق بخصوص الآثار المترتبة على التدخل، أي كان نوعه، وفي الثاني نتناول أوجه الاختلاف.

### المطلب الأول أوجه الاتفاق

تقسيم:

بمجرد أن تصدر المحكمة قرارها بقبول التدخل، فإن ثمة آثار تترتب في هذا الخصوص، وهي أن يصير المتدخل خصماً، ويكتسب المتدخل هذه الصفة بمجرد قبول تدخله. كما أن الحكم الصادر في مواجهة المتدخل يكتسب حجية الأمر المقضي. كما يكتسب المتدخل الحق في الطعن في الحكم الصادر حال توافر الشروط. أي كان نوع التدخل. ونتناول هذه الآثار في الفروع التالية:

## الفرع الأول

### اكتساب المتدخل صفة الخصم

إذا توفرت الشروط العامة والخاصة لقبول التدخل ، وقضت المحكمة بقبول طلب التدخل، فإن المتدخل يصير كالخصم الأصلي في الدعوى ، يجرى عليه ما يجرى على الخصم في الدعوى من أحكام. فاعتبار المتدخل طرفا لا يترتب على مجرد تقديم طلب بتدخله، بل هو أثر مترتب على الحكم القاضى بقبول هذا التدخل.

وفي خصوص تدخل النيابة العامة فقد نصت المادة 87 مرفعات على أنه: "للمنيابة العامة رفع الدعوى في الحالات التي ينص عليها القانون ويكون لها في هذه الحالات ما للخصوم من حقوق.

وتجدر الإشارة إلى أنه في التدخل الانضمامي وإن اعتبر المتدخل خصما ، إلا أنه لا يعد خصما أصيلا بعكس الحال في التدخل الهجومي. والسبب في ذلك أنه في التدخل الانضمامي يعد المتدخل خصما تابعا للخصم الأصلي الذي قرر الانضمام إليه في الدعوى، فهو لا يطالب بحق ذاتي له، وإنما ينضم لأحد الخصوم في الدعوى تأييدا له ومساندة له في طلباته ودفاعا معه عن مركزه القانوني محل الدعوى.

فيقتصر دور المتدخل تدخلا انضماميا على الدفاع عن الخصم الذي انضم إليه دون أن يكون له الحق في إبداء طلبات مغايرة لطلبات من انضم إليه، لأنه مجرد تابع له، كما لا يمكنه اتخاذ موقف متعارض مع موقف الخصم الذي انضم إليه، كتقديم طلب موضوعي

لم يقدمه الشخص الذي انضم إليه، لأنه لا ينبغي من تدخله المطالبة بحق مستقل<sup>(1)</sup>.

وفي هذا الخصوص قضت محكمة النقض بأنه: "من المقرر أنه يترتب على الحكم الصادر بقبول التدخل أن يصبح المتدخل طرفاً في الدعوى و يكون الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه و من حقه الطعن فيه بطرق الطعن القانونية المقبولة شأنه في ذلك شأن سائر الخصوم<sup>(2)</sup>. إذا كان ذلك فإن للمتدخل أمام محكمة أول درجة منضماً لأحد الخصوم في الدعوى حق استئناف الحكم الصادر فيها و لو لم يستأنفه الخصم الأصلي الذي انضم إليه<sup>(3)</sup>. نظراً لامتنابه صفة الخصم.

---

(1) محمد محمود إبراهيم، الوجيز في المرافعات، ص ٧٣٩، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٣.

(2) والحكم الصادر بقبول التدخل كما يكون صريحاً، فإنه يكون ضمناً في مدونات الحكم. الطعن رقم 2451 لسنة 52ق، جلسة 1988/3/28. مج الأحكام، س 39، ج 1 ص 516، ق 104، أحمد أبو الوفا، قانون المرافعات المدنية والتجارية، بند 183. عبد المنعم الشرفاوي، فتحي والى، المرافعات المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٦.

(3) الطعن رقم 1274 لسنة 53ق، جلسة 1986/11/20 مج الأحكام، س 37، ص 862، الطعن رقم 2201 لسنة 54ق، جلسة 1991/5/16، مج الأحكام، س 42 ص 1145، محمود مصطفى يونس، مبادئ الإجراءات المدنية، مطبعة وزارة الداخلية بالإمارات العربية المتحدة، ص 364. يرى البعض أن المتدخل انضمامياً لا يجوز له أن يطعن في الحكم، إلا منضماً للخصم الأصلي إذا طعن هذا الأخير في الحكم. أحمد مسلم، أصول المرافعات، بند 552، ص 596، دار الفكر 1971. ويمكن الرد على هذا: بأن المتدخل بصفة عامة، سواء منضماً لأحد ==

حقيقى أنه لابد لقبول التدخل فى الخصومة أن يكون المتدخل من الغير، وهو يكون كذلك إذا لم يكن طرفاً ولا ممثلاً فى الدعوى، إلا أن المتدخل يكتسب بعد ذلك صفة الخصم، ويصبح طرفاً فى الخصومة. وإن وصف المتدخل انضمامياً بأنه خصم ناقص تبعى، والمتدخل هجومياً بأنه خصم كامل. وينبنى على ذلك: أنه ليس للمتدخل القيام بأي إجراء يتعارض مع كونه طرفاً، فلا يجوز له أن يكون شاهداً ومتدخلاً فى نفس الوقت، إذ لا يمكن للشخص أن يكون شاهداً وخصماً فى آن واحد<sup>(1)</sup>.

وفى هذا الإطار يحق للمتدخل الذى أصبح طرفاً فى الخصومة أن يقوم بعقد اتفاق إجرائى مع الطرف الآخر بشأنها، فى الحدود التى أجازها القانون<sup>(2)</sup>.

وفى خصوص جزئية معينة، فإن المتدخل علاوة على اكتسابه صفة الخصم، فإنه يجب اختصاصه فى الطعن المقدم فى الاستئناف، متى صدر حكم محكمة أول درجة فى دعوى غير قابلة للتجزئة. وإلا كان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف باطلاً.

---

==الخصوم أو هجوماً، يعد طرفاً فى الدعوى بمجرد قبول تدخله، ومن هنا يصبح الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية حجة عليه، وهو ما يتيح له مكنة الطعن فيه ولو منفرداً.  
(<sup>1</sup>) فتحى والى، الوسيط، ص326 بند 206.

(<sup>2</sup>) راجع فى هذا، وفى الاتفاق الإجرائى بصفة عامة: الاتفاق الإجرائى فى قانون المرافعات المدنية والتجارية، جمال أحمد هيكى، ط1، ص42 دار الفكر والقانون 1435هـ-2014م.

وفى هذا الخصوص قضت محكمة النقض بأنه: "إذا كان البين من الأوراق أن الشخص قد طلب قبول تدخله أمام محكمة أول درجة منضما إليهم وحكمت المحكمة بقبول تدخله فأصبح خصما حقيقيا في النزاع... ولا ينوب عنه باقى الورثة لأنه كان ماثلا في الحكم المستأنف وكانت الدعوى بطلب إنهاء عقد الإيجار والإخلاء والتسليم وهو موضوع غير قابل للتجزئة بحسب المحل. وإذ قضى الحكم الابتدائى برفض الدعوى واستأنف المطعون ضدهم الأربعة الأول هذا الحكم دون الخصم المنضم.... ولم تأمر المحكمة باختصاصه فى الاستئناف حتى صدور الحكم المطعون فيه، فإن الحكم إذ قضى بقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف والتسليم دون اختصاصه، ولم يكن قد طعن بالاستئناف فإنه يكون قد خالف قاعدة إجرائية متعلقة بالنظام العام مما يبطل الحكم (1).

وهو ذات الوضع المقرر أمام محكمة النقض. فإذا تدخل الشخص أمام محكمة الاستئناف، وكان الموضوع غير قابل للتجزئة، فإن الخصم بتدخله أمام الاستئناف يكتسب صفة الخصم التى توجب اختصاصه أمام محكمة النقض، وإلا كان الطعن باطلا.

ويعود السبب فى ذلك أن عدم قابلية الموضوع للتجزئة يعنى عدم تجزئة الطعن أيضا بالنسبة للمطعون ضدهم، إذ يصيرون والحال كذلك بمثابة طرف واحد فى خصومة لا تحتمل إلا حلا واحدا بالنسبة لهم

---

(1) الطعن رقم 1750 س 55، جلسة 24/5 /1990، مج الأحكام، س 41 ص 189.

جميعا. فلا يمكن اختصام أحدهم وترك الآخر. ومن ثم يتعين  
اختصامهم جميعا في الطعن المقدم إلى محكمة النقض.

فالحكم بفسخ عقد البيع الصادر من المطعون ضدهم وآخر إلى  
الطاعن في موضوع غير قابل للتجزئة . فإن عدم اختصام أحد البائعين في  
الطعن بالنقض رغم مثوله في خصومة الاستئناف بتدخله فيها منضما  
للمطعون ضدهم باقى البائعين . أثره . بطلان الطعن<sup>(1)</sup> .  
وفي المقابل :

فإن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم قبول التدخل  
لا يجعل من المتدخل طرفا في الخصومة التي تدخل فيها. فلا يمكنه

---

(1) الطعن رقم 647 لسنة 61 ق جلسة 1995/6/22، مج الأحكام، س 46 ج 2 ص 907.  
وقضت محكمة النقض بأنه: " إذ كان النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه صادرا فى  
موضوع قوامه فسخ عقد البيع الصادر من المطعون ضدهم إلى الطاعن ومن ثم يعتبر  
المطعون ضدهم بهذه المثابة طرفا واحدا فى تلك الخصومة التى لا يحتل الفصل فيها إلا حلاً  
واحدا بعينه بما لازمه أن يكون الحكم واحدا بالنسبة لهم ومن ثم يكون موضوعه غير قابل  
للتجزئة وكان .....ممن رفعوا الدعوى مع المطعون ضدهم البائعين باعتباره واحدا منهم  
وقد مثل فى خصومة الاستئناف المقامة على المطعون ضدهم، وذلك عن طريق تدخله فيها  
منضما إليهم فى طلب تأييد الحكم المستأنف بما يتحقق به مقصود عجز الفقرة الثانية من  
المادة 218 من قانون المرافعات الذى يجرى نصها على أنه: " وإذا رفع الطعن على أحد  
المحكوم لهم فى الميعاد وجب اختصام الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة إليهم" فإن مؤدى ذلك أن  
يضحى جميع المحكوم لهم قد تم اختصامهم فى الاستئناف فاستقام شكله واكتملت له موجبات  
قبوله بما لازمه سريان أثره فى حق جميع الخصوم ومنهم -.....- الذى تدخل فيه بعد  
رفعه مما يترتب عليه وجوب اختصامه فى صحيفة الطعن بالنقض وإذ أغفل الطاعن ذلك فإن  
الطعن يكون باطلا وبالتالي غير مقبول. الطعن السابق.

الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية ، لا على المحكمة . من ناحية أخرى . إن هي التفتت عن إجابة طلباته (1) .

وهو ذات الوضع المقرر أمام محكمة الاستئناف. فلئن كان قبول تدخل الطاعن الثاني في الاستئناف منضماً إلى الطاعن الأول يجعل منه خصماً في الدعوى المطعون في حكمها ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يفصل في موضوع الدعوى واقتصر قضاؤه على عدم قبولها لانتفاء صفة الطاعن الأول في رفعها ابتداء ، وهو ما انصرفت إليه أسباب الطعن ، فإنه لا يقبل من الطاعن الثاني الطعن في هذا الحكم (2) .

وفي خصوص التدخل الهجومي . ولما كان طالب التدخل الهجومي لا يعتبر خصماً في الدعوى الأصلية أو طرفاً في الحكم الصادر فيها ، إذا ما قُضى بعدم قبول تدخله أو رفض طلباته . فإن لازم ذلك قانوناً عدم

---

(1) قضت محكمة النقض بأنه: "لما كان الثابت بالأوراق أن ..... سبق أن طلب تدخله في الدعوى منضماً للطاعن و قضت محكمة الاستئناف بحكمها الصادر بتاريخ 3/12/1973 برفض قبول تدخله فإنه لا على محكمة الاستئناف بعد أن أصبح طالب التدخل بهذا الحكم خارجاً عن الخصومة في الدعوى إن هي التفتت عن طلب تأجيلها لإعلان ورثته . الطعن رقم 35 لسنة 54، جلسة 12/03/1985، مج الأحكام، س 36، ص 389.

(2) الطعن رقم 2397 لسنة 52 ق، جلسة 18/5/1986 . مج الأحكام، س، ج— 137 ص 574، ق 119، وفي خصوص التدخل الهجومي: قارب: الطعن رقم 6010 لسنة 71 ق، في 8 من يناير سنة 2013 م .

اندماج خصومتى التدخل والدعوى الأصلية ، واستقلال كل منهما عن الأخرى في كافة الآثار<sup>(1)</sup>.

وفي خصوص النيابة العامة، فإنها إذا كانت متدخلة، فإنها لا تعد خصما، ومن ثم يمكن ردها أو مخاصمتها حال توافر حالات الرد أو المخاصمة، كما لا يمكن الحكم عليها بمصروفات الدعوى وإنما يتحملها من خسر الدعوى<sup>(2)</sup>

كما أنها حال تدخلها في الدعوى، تكون آخر من يتكلم. فإذا تكلمت النيابة، فإنه لا يجوز للخصوم بعد تقديم أقوالهم وطلباتهم أن يطلبوا الكلام، ولا أن يقدموا مذكرات جديدة، وإن كان يمكن لهم أن يقدموا للمحكمة بيانا كتابيا لتصحيح الوقائع التي ذكرتها النيابة. ومع ذلك يجوز للمحكمة في الأحوال الاستثنائية التي ترى فيها قبول مستندات جديدة أو مذكرات تكميلية أن تأذن في تقديمها وفي إعادة المرافعة وتكون النيابة آخر من يتكلم "م95 مرافعات"<sup>(3)</sup>.

---

(1) الطعن رقم 6010 لسنة 71 ق ، في 8 من يناير سنة 2013 م .

(2) إذا كانت النيابة طرفا أصليا، فهي لا ترد ولا تخاصم، فالقاعدة المقررة أنه لا يجوز رد الخصوم، كما يمكن الحكم عليها بالمصروفات les dépens إذا خسرت الدعوى تطبيقا للقاعدة العامة باعتبارها خصما في الدعوى ومن خسرها فإنه يتحمل مصاريفها "م184 مرافعات".

(3) إذا كانت النيابة طرفا أصليا، فإن ترتيبها في الكلام يكون بحسب مركزها في الدعوى، مدعية أو مدعى عليها.

## وفي الفقه الإسلامى:

ينتج عن الدفع ماينتج عن الدعوى من آثار، باعتبار أن الدفع يعد بمثابة دعوى. فمتى وجد الدفع من المدعى عليه، أو ممن له شأن فيه صار فيه مدعياً، والمدعى مدعى عليه فى خصوص هذا الدفع. وحينئذ يسير القاضى مع الخصوم فى هذا الدفع كسيره فى الدعوى الأصلية، فيسأل المدعى الأصلى الذى أصبح فى مركز المدعى عليه بالنسبة للدفع عن جوابه عليه، فإن أقر بما يدفع به خصمه لزمه ذلك، ودفعت دعواه ومنع من المطالبة والتعرض، وكان للدافع الاحتجاج بالحكم الصادر أمام القاضى الذى أصدره وغيره من القضاة.

قال فى قرّة عين الأختيار: " لو أعاد المدعى الدعوى عند قاض آخر لا يحتاج المدعى عليه إلى إعادة الدفع، بل يثبت حكم القاضى الأول<sup>(1)</sup>، وإن أنكر كلف الدافع بإثبات دفعه، فإن أثبتته بحجة شرعية اندفعت دعوى المدعى، وإن عجز عن الإثبات وطلب يمين المدعى الأصلى، أجيب إلى طلبه ووجه القاضى اليمين إليه، فإن نكل عن اليمين ثبت الدفع عند من يقولون بالنكول، وعند الآخرين يحلف الدافع يمين الرد، فإن فعل ثبت الدفع واندفعت الدعوى. وأما إذا خالف المدعى الأصلى عادت دعواه الأصلية<sup>(2)</sup>.

(1) قرّة عين الأختيار، ج8ص105.

(2) المادة1632من مجلة الأحكام العدلية، مباحث المرافعات، ص49ومابعدھا، كشاف القناع،

ج4ص201.

فإذا حدث وطلب الدافع أمهاله ليحضر بينته على الدفع وجب إمهاله ، والقاضى يقدر زمن الإمهال، فإن شاء أمهله إلى آخر المجلس "الجلسة"، وإن شاء إلى الغد، وإن شاء إلى مابعد الغد، ولا يطيل فى مهلته؛ لأن الحق قد توجه إليه فلا يسعه التأخير أكثر من ذلك<sup>(1)</sup>. وقيل: يجوز أن يطلب من الدافع المستمهل كفيلا إن خيف هربه، ويرجع ذلك إلى تقدير القاضى<sup>(2)</sup>.

والأساس فى ذلك هو قول سيدنا عمر - رضي الله عنه - فى الرسالة التى بعث بها إلى أبى موسى الأشعري، حيث جاء فيها: "اجعل للمدعي أمدا ينتهي إليه" وأراد به مدعي الدفع"<sup>(3)</sup>. وكثير من الفقهاء حدد المدة التى يجوز الإمهال إليها بثلاثة أيام<sup>(4)</sup>.

---

(1) بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، ط2، ج7ص13، دار الكتب العلمية، 1406هـ-1986م، المنهاج وشرحه، للمطلى وحاشية قليوبى، ج4ص337، مباحث المرافعات، ص50.

(2) بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، ط2، ج7ص13، دار الكتب العلمية، المنهاج وشرحه، للمطلى وحاشية قليوبى، ج4ص337.

(3) بدائع الصنائع، المرجع السابق، ج7ص13، المبسوط، محمد بن أحمد بن أبى سهل شمس الأئمة السرخسي، ج6ص160، دار المعرفة، بيروت، 1414هـ-1993م، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، محمد حميد الله الحيدر آبادى الهندي، ط6، ج1ص433، دار النفائس، بيروت 1407هـ .

(4) عبد الحكيم محمد السبكي، المرافعات الشرعية، ط1، ص48. المطبعة الجمالية، مصر 1329هـ .

وقد ذكر الفقهاء آثارا وأحكاما خاصة بدفع الخصومة - ومنها التدخل - يعود كثير منها إلى أن هذا الدفع له تعلق بشخص آخر ثالث غير المتداعيين. ويقصد فى هذا المقام تلك الصورة التى اقتصر الفقهاء على ذكرها. وهى دفع المدعى عليه فى دعوى العين بأن يده على العين المدعاة ليست يد خصومة؛ لأنها ليست له، وإنما هى لشخص آخر بعينه، وقد ذكر ابن أبى الدم ذلك فى كتابه "أدب القضاء" (1) فنص على: "إذا دعى شخص ملكا فى يد انسان، فقال المدعى عليه ليس هو لى ولا لك، ففي ذلك أحوال مختلفة:

### الحالة الأولى:

أن يضيف العين المدعاة إلى شخص ثالث حاضر فيرجع إليه، فإن صدقه سلمت العين إلى ذلك الشخص، وانصرفت الخصومة، وإن كذب ففيه ثلاثة وجوه

1. أصحها: أن القاضى يحفظ العين إلى ظهور حجة مدعيها.

2. وأضعفه: أنها تسلم إلى المدعى.

3. ووجه ثالث: أن تترك فى يد ذى اليد (2).

---

(1) أدب القضاء، شهاب الدين أبى اسحاق إبراهيم بن عبدالله الهمداني الحموى الشافعى المعروف بابن أبى الدم، ط1، ج1 ص589 وما بعدها، تحقيق محبى هلال السرحان، مطبعة الإرشاد، بغداد 1404هـ-1984م.

(2) أدب القضاء، ص590 وما بعدها.

## الحالة الثانية:

إذا أضاف العين المدعاة إلى غائب، فتصرف الخصومة إلى الغائب، ثم هل يحلف المدعى عليه أنه لا يلزمه تسليم العين للمدعى؟ قال العراقيون: لا يحلفه لأجل الغرم. وقال الفوراني: بل يحلف لينتزع العين من يده باليمين المردودة إن نكل، إذ لو فتح هذا الباب صار ذريعة إلى إسقاط الدعوى، بالإضافة إلى الغائب الذى يتعذر رجوعه، ثم متى رجع الغائب ردت العين إليه. وعلى المدعى استئناف الخصومة معه (1).

## الحالة الثالث:

أن يقول: هى وقف على ولدى أو على الفقراء، انصرفت الخصومة عنه إليهم، ولم يلق على المقر إلا التحليف للتغريم (2).

## الفرع الثانى

### حجية الحكم الصادر فى مواجهة المتدخل

الحكم الصادر فى الدعوى بعد قبول طلب التدخل، أياً كانت وجهة هذا الحكم، سواء صدر بقبول الدعوى الأصلية أو رفضها، أو صدر فى صالح المدعى أو المدعى عليه، فهذا الحكم يحوز الحجية فى

---

(1) أدب القضاء، ص 591 وما بعدها. ويتفرع على هذا أن المدعى فى هذه الحالة إن أقام البينة على أن العين ملكه سلمت إليه قولاً واحداً. ولكن هل هو قضاء على الغائب فيحتاج إلى يمين، أو هو قضاء على الحاضر المضيف العين إلى الغائب، فلا يحتاج إلى يمين المدعى؟ قال العراقيون: هو قضاء على الغائب فلا بد من يمين. وعند الفوراني: هو قضاء على الحاضر فلا يحتاج إلى يمين. أدب القضاء، الإشارة السابقة.

(2) أدب القضاء، أدب القضاء، ص 595.

مواجهة المتدخل أيضاً<sup>(1)</sup>. وهذا الأثر مترتب على أن المتدخل أصبح طرفاً في الدعوى الأصلية، بما يفيد أن الحكم الصادر فيها يعد حجة له أو عليه، وله أن يطعن فيه إذا توافرت في حقه شروط الطعن.

وفي حقيقة الأمر فإن حجية الحكم الصادر المترتبة على اكتساب صفة الخصم بالنسبة للمتدخل، وتمتعه بالآثار المترتبة على اكتساب هذه الصفة، تختلف باختلاف الحكم الصادر في طلب التدخل. والحكم الصادر في طلب التدخل لا يخلو من فرضين، فهو إما أن يصدر بقبول التدخل، أو عدم قبوله.

### 1- الحكم الصادر بقبول التدخل:

يترتب على الحكم الصادر بقبول التدخل ممن يطلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى، أن يصبح المتدخل طرفاً في الدعوى

---

(1) ولا يصادر هذه الحجية ما قرره القانون من إمكانية الطعن في الأحكام بالاستئناف، إذ تعد خصومة الاستئناف مرحلة من نفس الخصومة كاملة لخصومة أول درجة. قارب وجرى راغب، مبادئ القضاء المدني، ط3، ص56، دار النهضة العربية، 2001م، وذلك بالرغم من قضاء محكمة النقض بوقف هذه الحجية بمجرد رفع الاستئناف عن الحكم، ليس فقط بالنسبة لما قضى به لغير صالح المستأنف ورفع عنه الاستئناف ولكن أيضاً بالنسبة لما تضمنته أسباب الحكم المستأنف من رفض لدفع أو دفاع المستأنف ضده أغناه صدور الحكم لصالحه في الدعوى عن استئنافه ولم يتنازل عنه صراحة أو ضمناً.. طعن رقم 220 س55ق، جلسة 21/2/1991، مج الأحكام، س42، ج1، ص546، ق89. إلا أن هذا القضاء من محكمة النقض محل نظر وواجهته انتقادات عديدة من الفقه. راجع في هذه الانتقادات بصفة عامة: أحمد ماهر زغلول: الحجية الموقوفة. ط2، 1996، وفي الحجية بصفة عامة: أعمال القاضى التى تحوز حجيتها الأمر المقضى وضوابط حجيتها ط2، 1999.

الأصلية و يكون الحكم الصادر فيها حجة له و عليه، ولو قضى برفض طلباته فيما بعد أو حسم النزاع صلحاً، إذ لم يكن اعتماد الصلح إلا ثمرة القضاء برفض طلبات هذا الخصم المتدخل .

فلو تدخل شخص تدخلًا هجوميًا فى دعويين مدعيًا ملكية الأرض موضوع الدعويين ومنازعاً فى التسليم. وقضى فيهما برفض طلباته وبإثبات الصلح المبرم بين طرفي الخصومة فى الدعوى الأولى و فى الثانية بصحة ونفاذ عقد البيع المبرم بين طرفي الخصومة مع تسليم العين محل النزاع للمطعون عليه، فإن الحكم الصادر فى الدعويين يحوز قوة الشئ المقضى به بالنسبة للخصوم الحقيقيين فى الدعويين، ومن بينهم المتدخل هجوميًا<sup>(1)</sup>.

والأثر الملازم لذلك أنه يترتب على التدخل سواء كان للاختصاص أو الانضمام لأحد طرفي الخصومة أن يصبح المتدخل طرفا فى الدعوى، ويكون الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه<sup>(2)</sup>.

وحياسة الحكم لهذه الحجية شرطه أن تتحد الطلبات فى الدعوى الأصلية وطلبات التدخل، أو يرتبط بعضها ببعض. أما إذا اختلفت الطلبات لدرجة أن أصبحت العلاقة منبته الصلة بينهما. فإن الأثر الملازم

---

(1) الطعن رقم 593 لسنة 46ق، جلسة 1979/11/27، مج الأحكام، س30، ج3، ص75، ق 352.

(2) الطعن رقم 647 لسنة 61 ق، جلسة 1995/6/22، س 46، ج 2 ص 907، أحمد هندی، أصول قانون المرافعات المدنية و التجارية، ص 453، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية 2002.

لذلك أن تحكم المحكمة بعدم قبول التدخل لانعدام شروط قبوله. فإذا حكمت المحكمة بعدم قبول التدخل على هذا النحو لانعدام الصلة بين طلبات المتدخل والطلبات المقدمة في الدعوى الأصلية، فإن هذا الحكم الصادر برفض التدخل لا يحوز حجية الأمر المقضى بالنسبة لموضوع الدعوى الأصلية، والعكس صحيح. وهذا الأثر مترتب على أن الحكم الصادر بعدم قبول التدخل لا يصير المتدخل فيه طرفاً في الحكم الصادر، ومن ثم لا يصير الحكم الصادر حجة في مواجهته. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من عدم صيرورة المتدخل طرفاً، وعدم حيازة الحكم الصادر حجة في مواجهته، حال الحكم بعدم قبول تدخله. إلا أنه مع ذلك يمكنه الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول تدخله.

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن: "الحكم الصادر برفض قبول تدخل المدعى ملكية العقار المؤجر لا يحوز قوة الأمر المقضى<sup>(1)</sup> في دعوى تثبيت الملكية، لاختلاف موضوع الدعويين، ذلك

---

(<sup>1</sup>) تختلف حجية الأمر المقضى *autorité la chose jugée* عن قوة الأمر المقضى *Force de la chose jugée* فالحكم — خاصة المرتبط بالقضاء الموضوعي — أياً كانت المحكمة التي أصدرته، يحوز حجية الأمر المقضى بمجرد صدوره، ولكنه لا يحوز قوة الأمر المقضى إلا ببلوغه درجة معينة وهو كونه حكماً نهائياً. فحجية الأمر المقضى لا تمنع من الطعن في الحكم بطرق الطعن العادية، أما قوة الأمر المقضى فتتمنع من الطعن في الحكم بطرق الطعن العادية، وإن كان من الجائز الطعن عليه بطرق الطعن غير العادية "النقض والتماس إعادة النظر". فنهائية الحكم وقوة الأمر المقضى بمعنى واحد، وهو عدم قابلية الحكم للطعن بطرق ==

لأن عقد الإيجار يرتب علاقة شخصية بين طرفيه، فيجوز الحكم بمقتضاه للمؤجرو لو غير مالك ، على خلاف دعوى الملكية التى لا يقضى فيها إلا للمالك" (1).

## 2- الحكم الصادر بعدم قبول التدخل:

في هذا الفرض، وحيث تحكم المحكمة ابتداء بعدم قبول التدخل، لانعدام مفترضااته فإن هذا الحكم يعنى أن المتدخل خارج عن محل النزاع فى الدعوى الأصلية، وليس طرفا فيها. وهذا يؤدي إلى أن الحكم الصادر فيها لا يصير حجة على من حكم بعدم قبول تدخله، لأنه في حقيقة الأمر يعد أجنبيا عن أطراف الدعوى. حيث لم يقبل تدخله. ومن ثم لاتطاله حجية الأمر المقضى فى خصوص الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية.

ولقد قضت محكمة النقض بأنه: "لما كان الثابت بالأوراق أن ..... سبق أن طلب تدخله فى الدعوى منضمماً للطاعن و قضت محكمة الاستئناف برفض قبول تدخله، فإنه لا على محكمة الاستئناف بعد أن أصبح طالب التدخل بهذا الحكم خارجاً عن الخصومة فى الدعوى إن هى التفتت عن طلب تأجيلها لإعلان ورثته" (2).

---

==الطعن العادية، يستوى أن يصدر الحكم غير قابل لها، أو أصبح كذلك بانقضاء مواعيد الطعن أو رفضه أو الحكم بعدم قبوله.

(1) الطعن رقم 1276 لسنة 51ق، جلسة 1992/2/23.

(2) الطعن رقم 35 لسنة 54ق، جلسة 1985/3/12، مج الأحكام، س 36 ص 389 .

والأساس في ذلك هو نسبية أثر حجية الأمر المقضى، والتي تعنى أن أثر الحجية قاصر على أطراف الدعوى التى صدر الحكم فيها، دون أن تتعداهم إلى غيرهم. ومن حيث إن المتدخل قد قضى بعدم قبول تدخله، فإن هذا يعنى أنه ليس طرفاً من الأساس. ومن ثم لا ينصرف أثر الحكم الصادر فى الدعوى التى كان يريد أن يتدخل فيها إليه<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثالث

#### اكتساب الحق في الطعن في الحكم الصادر

إذا توافرت شروط التدخل وهى المصلحة والصفة وبقية الشروط الأخرى، فإن المحكمة تحكم بقبول التدخل. ويصبح المتدخل - تبعاً لذلك - طرفاً أصلياً في الخصومة بمجرد قبول طلب التدخل، فيحق له ما يحق للخصوم من إثارة الدفع والطلبات، ويستتبع ذلك أنه إذا صدر الحكم ضده، فإنه يمكنه الطعن فيه بالطريق المناسب إذا توافرت شروط الطعن فى حقه<sup>(2)</sup>.

وفى هذا الخصوص قضت محكمة النقض بأنه: "من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً

---

(1) يشترط لإضفاء الحجية: وحدة عناصر الدعوى "أطرافاً ومحلاً وسبباً" ولقد نصت المادة 101 إيجاباً على أن: "الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما قضت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً".

(2) الطعن رقم 4854 لسنة 61 ق جلسة 14 / 12 / 1997، مج الأحكام، س 48، جـ 2، ص 1472، ق 274.

فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فىه و لم يتخل عن منازعته حتى صدور الحكم ضده ، سواء كان خصماً أصيلاً أو تابعاً لخصم أصيل ، لما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة قد قضت بقبول تدخل المطعون ضدها الأخيرة خصماً فى الدعوى ، وبإنهاء عقد الإيجار محل النزاع ، فإنه يحق لها الطعن على ذلك الحكم بالاستئناف - أياً كان وجه الرأى فى وصف ذلك التدخل. و لا يغير من هذا النظر عدم سدادها لرسوم التدخل ، ذلك أن تحصيل الرسوم المستحقة على الدعوى ، و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، هو من شأن قلم الكتاب و لا يترتب البطلان على عدم سدادها<sup>(1)</sup> .

وحتى فى الفرض العكسى حيث يصدر الحكم برفض التدخل ، فإن للمتدخل انضمامياً أو اختصاصياً الحق فى الطعن فى الحكم الصادر برفض تدخله. و يقتصر الحق فى الطعن على هذا الحكم فقط ، دون الحكم الصادر فى الخصومة الأصلية.

ومثال ذلك فيما لو تدخل أحد الخصوم منضمماً لأحد الخصوم فى الدعوى الأصلية ، أو تدخل هجوميّاً طالبا الحكم لنفسه بشئ ما ، وقضت المحكمة بعدم قبول التدخل لعدم توافر مفترضاته. ففى هذه الحالة لا يعد المتدخل طرفاً فى الدعوى الأصلية ، أو طرفاً فى الحكم الصادر فيها ؛ ولكن له مع ذلك استئناف الحكم الصادر بعدم قبول تدخله ، بحسبان أنه محكوم عليه فى طلب التدخل ؛ لكن ليس له أن

---

(<sup>1</sup>) الطعن رقم 1049 لسنة 53ق، جلسة 1991/3/27. مج الأحكام، س 42، ص 830.

يطعن في الحكم الصادر في الدعوى التي كان يريد أن يتدخل فيها؛ كما ليس له الحق أن يتدخل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى الأصلية، إلا منضماً لأحد الخصوم فيها، حيث يمكن التدخل الانضمامي لأول مرة في الاستئناف.

والحق أن هذا الأثر - اكتساب الحق في الطعن - مترتب على الآثار الأخرى السابقة. فالحكم بعدم قبول التدخل يعني أن المتدخل المحكوم بعدم قبول تدخله ليس طرفاً في الدعوى، والحكم الصادر فيها ليس حجة عليه. ومن هنا يمتنع عليه الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية التي حكم بعدم قبول تدخله فيها .

والعكس صحيح، فإذا حكم بقبول التدخل، فإن المتدخل يصبح طرفاً، ويحوز الحكم الصادر الحجية له أو عليه بحسب الأحوال، الأمر الذي يتيح له مكنة الطعن في الحكم الصادر، إذا ما جاء هذا الحكم في غير صالحه.

والأمر يقف عند هذا الحد دون أن يتجاوز به هذه الآثار إلى غيره من الحدود. فإذا كان يمتنع على طالب التدخل المقضى بعدم قبول تدخله، الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية، باعتباره أجنبياً عنها، وليس طرفاً في الحكم الصادر فيها، إلا أن ذلك لا يمنعه من إمكانية الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول تدخله، باعتباره

محكوما عليه ، فله حق الطعن فيه بطرق الطعن المقررة قانوناً ، باعتباره طرفاً فيه (1) .

ولقد قضت محكمة النقض بأنه : "لئن كان من شأن الحكم الابتدائي الذي يقضى بعدم قبول التدخل ألا يعتبر طالب التدخل خصماً في الدعوى الأصلية أو طرفاً في الحكم الصادر فيها إلا أنه يعتبر - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - محكوماً عليه في طلب التدخل و يكون له أن يستأنف الحكم القاضي بعدم قبول تدخله (2) .

ويعد الحكم الصادر بعدم قبول التدخل حكماً منهيًا لخصومة التدخل كلها ، بما يتيح للمتدخل مكنة الطعن فيه فور صدوره ، حيث ينطوي منعه من الطعن فيه على هذا النحو ، وانتظار الحكم المنهي

---

(1) وقد قضت محكمة النقض بأنه من : "المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن نطاق التدخل الانضمامي يتحدد بتأييد طلبات من يريد المتدخل الانضمام إليه من طرفي الدعوى . فلا يترتب على قبول تدخله أن يطرح عليها طلب خاص بالمتدخل لتقضى فيه به يظل عملها مقصوراً على الفصل في الموضوع الأصلي المردد بين طرفي الدعوى ، فإذا ما رفضت المحكمة التدخل وقضت في الموضوع فإنه يترتب على ذلك انتهاء الخصومة التي كان يهدف طالب التدخل الانضمام إلى أحد طرفيها مع اعتباره أجنبياً عنها فلا يعد طرفاً في الحكم الصادر فيها ولا يقبل منه الطعن فيه إلا أن ذلك الحظر مناطه أن ينصب الطعن على الحكم الصادر في الموضوع المطروح على المحكمة والذي انضم مؤيداً لأحد طرفيه ولا يتعداه إلى ذلك الذي يتناول القضاء بعدم قبول تدخله أو رفضه فيقتصر حقه عندئذ على الطعن في الحكم الصادر بشأن الفصل في مسألة تدخله . الطعن رقم 1250 لسنة 59 ق ، جلسة 10/31/1993 ، مج الأحكام ، س 44 ج 3 ص 120 ، ق 311 .

(2) الطعن رقم 2142 لسنة 53 ق ، جلسة 1990/01/17 . مج الأحكام ، س 41 ج 1 ص 177 ، ق 37 .

للخصومة على تفويت فرصة التدخل أمام محكمة الدرجة الأولى بصورة نهائية. وهو ما يساوى حرمانه من الطعن.

وإذا ماتم الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول التدخل فور صدوره، وألغته محكمة الاستئناف، تحتم إعادة الموضوع إلى محكمة أول درجة لأنها لم تستنفد ولايتها بشأنه، ولأن ذلك يؤدي إلى الإخلال بدرجات التقاضى إذا تصدت محكمة الاستئناف للفصل في الموضوع. وفى خصوص النيابة العامة، فإنه إذا تدخلت النيابة العامة فى الدعوى، فليس لها حق الطعن إلا فى حالتين نصت عليهما المادة 96 مرافعات، وهما إذا خالف الحكم قاعدة متعلقة بالنظام العام، أو وجد نص فى القانون يخولها ذلك<sup>(1)</sup>.

## المطلب الثانى أوجه الاختلاف

### تقسيم:

نتناول أوجه الاختلاف بين التدخل الانضمامى والتدخل الهجومى وتدخل النيابة العامة فى ثلاثة فروع: نتناول فى الفرع الأول أوجه الاختلاف بينهما فى خصوص مركز المتدخل. وفى الفرع الثانى نتناول أوجه الاختلاف فى خصوص الطلبات والدفع فى الدعوى. وفى الفرع الثالث: نتناول أوجه الاختلاف فى خصوص انقضاء الخصومة. وفى

---

(1) قارن فيما لو كانت النيابة العامة طرفاً أصلياً، فإنه يثبت لها الحق فى الطعن فى الحكم الصادر، إذا كانت محكوماً عليها، لما لها من مصلحة فى الطعن.

الفرع الرابع والأخير نتناول أوجه الاختلاف فى خصوص مصاريف الدعوى.

## الفرع الأول فى خصوص مركز المتدخل

لايثور شك فى أن المتدخل انضماميا يتحدد مركزه بحسب الجانب الذى انضم إليه. فهو قد ينضم الى جانب المدعى، وقد ينضم الى جانب المدعى عليه، فيصير فى مركز من انضم إليه، سواء كان مدعيا أو مدعى عليه بحسب الأحوال. ويقتصر دوره على تأييد من انضم إليه. ومن ثم فهو يتقيد بهذا المركز وبهذا الحدود، فلا يجوز له أن يطلب الحكم لنفسه بطلب خاص، ولا أن يقدم طلبات مخالفة للطلبات المقدمة من الطرف المنضم إليه. ويتأثر تدخله بمصير الدعوى الأصلية من حيث تركها أو الحكم بعدم قبولها أو عدم الاختصاص فيها. وكذلك من حيث جواز استئناف الحكم الصادر فيها<sup>(1)</sup>.

وليس للمتدخل انضماميا أن ينزل عن الحق المطلوب حمايته، أو أن يترك الخصومة أو يقبل تركها، كما ليس له أن يبرم صلحا أو أن يحلف يمينا أو يردده، وفي مقابل ذلك فإن له حق التصرف فى الخصومة فقط فى الحقوق الإجرائية الخاصة به<sup>(2)</sup>.

فيمكنه إبداء ما يشاء من الدفوع ووسائل الدفاع التى يراها كفيلة بتعزيز موقف من انضم إليه، ولو لم يتمسك بها هذا الأخير،

(1) فتى والى، الوسيط، ص 327 بند 206.

(2) وجدي راغب، مبادئ، المرجع السابق، ص 577.

شرط ألا يكون الحق فيها قد سقط. فمهمة المتدخل انضماميا تقتصر على دعم موقف الطرف الذي انضم إليه فقط<sup>(1)</sup>.

أما المتدخل هجوميا، فإنه يصير فى مركز المدعى. ويتمتع بكافة الحقوق الإجرائية والموضوعية الممنوحة للمدعى. فيصير فى مركز المدعى بالنسبة لما يبيده من طلبات، ويصير المدعى والمدعى عليه أو أحدهما بحسب الأحوال فى الدعوى الأصلية مدعى عليهما فى خصوص هذه الطلبات<sup>(2)</sup>. وهو بذلك يتمتع بما يخوله له هذا المركز من سلطات، وبما يفرضه عليه من أعباء والتزامات<sup>(3)</sup>. فيجوز له أن يبدى ما يشاء من دفع ووسائل دفاع خاصة به<sup>(4)</sup>. كما أن له تعديل طلباته أو التنازل عنها؛ ويجوز له توجيه اليمين الحاسمة وحلفها وردّها، كما يجوز له ترك الخصومة وأن يقبل تركها، فضلا عما له من توجيه من حق تسيير الخصومة وحقوق الدفاع المختلفة؛ والحكم الصادر فى طلبه يكون حجة له أو عليه؛ ولو حسم النزاع صلحا بين الخصوم الأصليين، كما يجوز له الطعن فى الحكم الصادر<sup>(5)</sup>. كما تتاح

---

(1) أحمد أبو الوفا، المرافعات المدنية والتجارية، مرجع سابق، ص 205، بند 183.

(2) قارب: أمينة مصطفى النمر، ص 153.

(3) نقض مدني مصرى، رقم /18 1967 486، مايو مجموعة الاحكام ص 8 س ق 1040.1967، 93.

(4) نبيل إسماعيل عمر، أصول المرافعات المدنية والتجارية، ص 549. منشأة المعارف، الاسكندرية 1986.

(5) قارب: فتحى والى، الوسيط، ص 324 بند 205.

للمدعى عليه مكنة تقديم مايشاء من الطلبات العارضة ردا على هذه الطلبات. والنتيجة الحتمية المترتبة على ذلك: أنه إذا انتهت الدعوى الأصلية ، فإن الحكم الذى يصدر بعد ذلك يكون متعلقا بدعوى التدخل، وما وجه فيها من طلبات<sup>(1)</sup>.

وفى خصوص تدخل النيابة العامة ، فقد أجاز القانون رقم 628 لسنة 1955 للنيابة العامة أن تتدخل أمام المحاكم الجزئية فى قضايا الأحوال الشخصية التى تختص بنظرها بمقتضى القانون رقم 462 لسنة 1955 ، وتعتبر فى هذه الحالة طرفاً منضماً ، وحيث تكون النيابة طرفاً منضماً ، فإنه تسرى فى شأنها أحكام المادة 95 مرافعات . والتى نصت على أنه: "فى جميع الدعاوى التى تكون فيها النيابة طرفاً منضماً لا يجوز للخصوم بعد تقديم أقوالهم وطلباتهم أن يطلبوا الكلام ولا أن يقدموا مذكرات جديدة وإنما يجوز لهم أن يقدموا للمحكمة بيانا كتابيا لتصحيح الوقائع التى ذكرتها النيابة.

ومع ذلك يجوز للمحكمة فى الأحوال الاستثنائية التى تري فيها قبول مستندات جديدة أو مذكرات تكميلية أن تأذن فى تقديمها ، وفى إعادة المرافعة ، وتكون النيابة أحرمن يتكلم.

كما أوجب القانون على النيابة العامة أن تتدخل أمام المحاكم الابتدائية فى جميع قضايا الأحوال الشخصية التى تختص بالحكم فيها

---

(<sup>1</sup>) الطعن رقم 1997 لسنة 55ق، جلسة 1990/3/26، الطعن رقم 39 لسنة 57ق، جلسة 1989/6/7 ، نقض 1975/11/27، السنة 26ق، ص 1515. مجموعة قواعد محكمة النقض خلال ثلاثة وستين عاما 1931-1994، محمد خيرى أبو الليل جـ3، ص 240.

سواء أكانت منعقدة بهيئة ابتدائية أم بهيئة استئنافية - وكذلك قضايا الوقف التي تنظرها المحاكم الابتدائية . وأوجب عليها أيضاً أن تتدخل فى جميع قضايا الأحوال الشخصية والوقف المنظورة أمام محاكم الاستئناف أو أمام محكمة النقض .وتعتبر النيابة فى هذه الحالات طرفاً أصلياً ويكون لها ما للخصوم من حقوق ولا تسرى فى شأنها أحكام المادة 95 مرافعات<sup>(1)</sup> .

## الفرع الثانى

### فى خصوص الطلبات والدفع فى الدعوى

أولاً: فى خصوص الطلبات:

بخصوص طلبات المتدخل فإن نطاقها يتحدد بالنظر الى نوع

التدخل:

#### 1- فى التدخل الانضمامى:

يتخذ المتدخل انضمامياً ذات المركز الذى يتخذه من انضم إليه، كما يتبعه فى طلباته ، فهو وإن كان خصماً فى الدعوى التى تدخل فيها، إلا أنه يظل خصماً ناقصاً تبعياً. ويظل نطاق طلباته منحصرًا فى نطاق طلبات الخصم الذى انضم إليه ، ومن ثم فإن تبعية المتدخل انضمامياً للخصم الأصلي الذى انضم إليه من شأنها تحديد نطاق طلباته ، بحيث لا يجوز له تقديم طلبات مغايرة.

---

(1) راجع: المادة 165 التعليمات القضائية للنياحة العامة بشأن التدخل. وتنص المادة 95 من

قانون المرافعات على أنه:

ولا يترتب على قبول تدخله أن يطرح على المحكمة طلب خاص به لتقضى فيه، بل يظل عملها مقصوراً على الفصل في الموضوع الأصلي المررد بين طرفي الدعوى.

فإذا ما رفضت المحكمة التدخل، وقضت في الموضوع، فإنه يترتب على ذلك انتهاء الخصومة التي كان يهدف طالب التدخل الانضمام إلى أحد طرفيها مع اعتباره أجنبياً عنها، فلا يعد طرفاً في الحكم الصادر فيها، ولا يقبل منه الطعن فيه<sup>(1)</sup>. وإن كان يمكنه الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول تدخله باعتباره محكوماً عليه فيه.

وتطبيقاً لذلك: لا يجوز للمتدخل المنضم إلى أحد الخصوم في الدعوى أن يتقدم بدعوى المخاصمة منفرداً، ما دام الخصم الذي انضم إليه رضخ للحكم المشكوك منه محل المخاصمة<sup>(2)</sup>. كما أنه يجوز ابتداء طلب التدخل الانضمامي في مرحلة الاستئناف.. كما يمكنه أن يقدم ما يشاء من أدلة الإثبات والتي يحق لمن انضم إليه التمسك بها، ولكن ضمن نطاق طلبات من انضم إليه فقط<sup>(3)</sup>.

---

(<sup>1</sup>) الطعن رقم 34 لسنة 55ق، جلسة 1990/11/27، مج الأحكام، س 41، جـ2، ص773، ق297.

(<sup>2</sup>) الطعن رقم 4854 لسنة 61 ق جلسة 14 / 12 / 1997، مج الأحكام، س 48 جـ2 ص 1472، ق274.

(<sup>3</sup>) فتحي والي، الوسيط، ص327 بند 206.

## 2- فى خصوص التدخل الهجومى:

يعد المتدخل الهجومى خصما كاملا إذا ما قضى بقبول تدخله، وتعد طلبات المتدخل هجوميا متعلقة به، ولا تتعلق بطلبات الأطراف الأخرى، بل إن أساس تدخله هو هذه الطلبات الجديدة . التى تميزه كخصم كامل له كافة حقوق الخصم الأصلي فى الدعوى. فله أن يقدم من الطلبات والدفع ما يحقق مصلحته بوصفه خصما مستقلا . وتظل طلباته قائمة بذاتها، ويجب على المحكمة أن تفصل فيها، وإن انقضت الدعوى الأصلية التى تدخل فيها.

وحيث يقدم المتدخل اختصاصيا طلبا مستقلا ، فإنه يعد دعوى مستقلة تسمح له بأن يقدم تبعا لها ما يمكن تقديمه من طلبات عارضة تبعا لأى دعوى أصلية ، ويحق للمتدخل أن يتنازل عن طلب التدخل المتعلق به<sup>(1)</sup>. ومن جهة أخرى ونظرا لأن التدخل الهجومى يعد دعوى مستقلة، فلا يجوز هذا التدخل، إلا أمام محكمة أول درجة، ويمنع التدخل الهجومى فى الاستئناف، إذ ينطوى ذلك على تفويت درجة من درجات التقاضى.

### ثانيا: فى خصوص الدفع:

أما فى خصوص الدفع، فإن المتدخل انضماميا، وإن لم تتح له مكنة إبداء طلبات مستقلة عن طلبات الخصم الذى انضم إليه، وإلا فسر تدخله بأنه تدخل هجومى، يستدعى وجوب توافر شروط قبول هذا

(<sup>1</sup>) فتحى والى، الوسيط، ص 331 بند 209.

التدخل. إلا أنه يبقى له مكنة أن يقدم دفوعاً وأوجه دفاع جديدة لم يتمسك بها الخصم الأصلي. لكن ليس له أى سلطة فى التنازل عن الحق الموضوعى عن المدعى أو ترك الدعوى بشأنه<sup>(1)</sup>.

أما بالنسبة للتدخل الهجومى، فإن للمتدخل هجوماً الحق فى إبداء ما يراه مناسباً من دفوع كأى طرف فى الخصومة، ويجب على المحكمة الفصل فى الطلب الأصلى وفى طلبات المتدخل باعتباره خصماً حقيقياً. غير أن نطاق تدخله لا يطال اختصاص المحكمة، من خلال الدفع بعدم الاختصاص، فليس له أن يدفع بعدم اختصاص المحكمة، لأن تدخله يفيد قبوله للاختصاص المحلى، لكونه فى حكم المدعى<sup>(2)</sup>. كما أن خصومة التدخل فلا تتأثر ولا تنقضى بترك الخصومة فى الدعوى الأصلية أو فى حالة القضاء بعدم اختصاص المحكمة.

أما النيابة العامة، فإن دورها يقتصر على مجرد إبداء رأى فى الدعوى، إذا كانت متدخلة فيها "وجوباً أو جوازاً"، دون أن يكون لها

---

(1) فتحى والى، الوسيط، ص 331 بند 209.

(2) نبيل إسماعيل عمر، أصول المرافعات المدنية والتجارية، ص 550. منشأة المعارف، الاسكندرية 1986. مصطفى مجدى هرجة، الدفوع والطلبات العارضة فى قانون المرافعات، ص 191. دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة 1995.

الحق فى إبداء طلبات أو دفع، ولو لم تكن قد أبديت من قبل الخصوم<sup>(1)</sup>.

غير أن بعض الفقه<sup>(2)</sup> يرى أن للنيابة فى هذه الحالات الدفع بانتفاء الولاية، والدفع بعدم الاختصاص المتعلق بالنظام العام. لكن ليس لها أن تتمسك بالدفع الموضوعية التى لمحض مصلحة الخصم، كالدفع بالمقاصة القانونية. كما ليس لها الدفع بالتقادم لمصلحة المدعى عليه.

### الفرع الثالث

#### فى خصوص انقضاء الخصومة

تنتهى الخصومة عادة بالحكم فى موضوعها، غير أنها قد لا تصل لهذه النهاية الطبيعية، فتتقضى انقضاء مبتسراً دون حكم فى موضوعها. وتتقضى الخصومة انقضاء مبتسراً دون حكم فى موضوعها وذلك كجزاء لعدم موالة السير فيها فى المواعيد المقررة قانوناً، وذلك كاعتبار الدعوى كأن لم تكن م82"، وسقوط الخصومة وانقضائها بمضى المدة أوتركها.

ويقصد باعتبار الدعوى كأن لم تكن: زوال الخصومة بكل ما تم فيها من إجراءات وآثار مترتبة على هذه الإجراءات. وهذا يعد صورة من صور الانقضاء المبتسر للخصومة، ويتخذ من حيث نتائجه حكم

---

(1) إذا كانت النيابة طرفاً أصلياً فى الدعوى، فإنها تكتسب صفة الخصم ويكون لها ما للخصم من حقوق وسلطات وعليها ما عليه من أعباء وواجبات، فيكون لها الحق فى إبداء ما تشاء من طلبات أو دفع وتقوم بدورها كاملاً فى تسيير الخصومة.

(2) فتحى والى، الوسيط، ص346 هامش2.

سقوطها<sup>(1)</sup>. وهذا الجزاء يقع نتيجة عدم تعجيل الدعوى خلال مدة الستين يوماً من تاريخ الحكم بشطبها ، أو لم يحضر الطرفان بعد السير فيها ، فإن الدعوى تعتبر كأن لم تكن "م82"<sup>(2)</sup>. وهو جزاء يقع بقوة القانون دون حاجة إلى حكم بذلك وذلك بمجرد انقضاء الميعاد القانوني "مدة الستين يوماً". والحكمة من ذلك هي عدم بقاء الخصومة لمدة غير محددة، وتحفيزاً للخصوم على تعجيل السير فيها.

أما سقوط الخصومة فيعنى انقضاؤها وزوالها بسبب عدم السير فيها بفعل المدعى أو امتناعه لمدة ستة أشهر من تاريخ آخر إجراء صحيح فيها "م134"<sup>(3)</sup>. ويبدو واضحاً أن سقوط الخصومة بمثابة جزاء رتبته القانون نتيجة إهمال المدعى في السير في الخصومة ، وذلك بهدف حثه على السير في الخصومة حتى لا تبقى وسيلة تهديدية يكيد بها خصمه<sup>(4)</sup>. وحتى لا تتراكم القضايا أمام المحاكم ، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة سير العدالة وتأييد الخصومات<sup>(5)</sup>.

---

(1) وجدى راغب ، مبادئ، المرجع السابق، ص625.

(2) معدلة بالقانون 23 لسنة 1992.

(3) معدلة بالقانون 16 لسنة 1999 وذلك باستبدال عبارة ستة أشهر بكلمة سنة.

(4) وجدى راغب ص668. غير أن نظام السقوط إذا كان يطبق أمام محكمة أول درجة وإمام الاستئناف، فإنه لا يطبق أمام محكمة النقض لانعدام مفترضه، حيث أن سير الإجراءات في النقض لا يعتمد على نشاط الخصوم، طعن رقم 295، 311 س51ق، جلسة 25/3/1982، مع الأحكام، س33، ج1، ص330، ق61. كما لا يطبق على الدعاوى الجنائية، نظراً لخصوعها لقانون الإجراءات الجنائية. محمد نصر الدين كامل، عوارض الخصومة ص250.

(5) وتختلف التشريعات فيما بينها في تحديدها للاعتبار الذي يقوم عليه السقوط. راجع أحمد

أبو الوفا، المرافعات، المرجع السابق، ص575 بند 467.

ويقصد بانقضاء الخصومة زوالها وزوال إجراءاتها بقوة القانون لمرور مدة معينة حددها القانون. إذ يجب وضع حد للخصومات والمنازعات أمام القضاء حتى لا تتأبد هذه الخصومات، الأمر الذى يؤدى إلى عدم استقرار المراكز القانونية ومنح الحماية القضائية، وحتى يضع القانون حدا لتراكم القضايا أمام المحاكم، قرر انقضاء الخصومة لمجرد مرور سنتين دون السير فيها، فحالة عدم السير فى الخصومة تعد حالة شاذة لا يمكن أن تبقى إلى ما لا نهاية. فلا يجب أن تبقى الخصومة مع ذلك أكثر من سنتين. فتتقضى بمرور هذه المدة دون السير فيها<sup>(1)</sup>، إذا توافرت الشروط .

أما ترك الخصومة *désistement de l'instance* فهو إعلان المدعى عن إرادته فى إنهاء الخصومة دون حكم فى الموضوع. فهو بمثابة تنازل منه عن الخصومة مع احتفاظه بالحق الموضوعى<sup>(2)</sup>. وقد يلجأ

---

(1) وتعد هذه المدة بمثابة مدة تقادم للخصومة، فكما أن الحقوق إذا لم يطالب بها أصحابها مدة معينة فإنها تتقادم بمضى الزمن، فإن الخصومة هى الأخرى تتقادم بمضى مدة معينة. ويقترب انقضاء الخصومة بمضى المدة من سقوطها، فيتفقان فى أن سبب زوال الخصومة فى كليهما يرجع إلى عدم السير فيها، كما أنهما يتحدان فى الآثار المترتبة على كل منهما، إلا أنهما يختلفان من حيث شروط كل منهما، فبينما يهدف السقوط إلى مجازاة المدعى لعدم تسيير الخصومة رعاية لمصلحة المدعى عليه، فإن تقادم الخصومة وانقضاءها بمضى المدة يهدف إلى وضع حد نهائى لتراكم القضايا وتعليقها أمام المحاكم. إبراهيم سعد، القانون القضائى، ج2 ص167 بند 358، أحمد هندی، ص811 وما بعدها بند 256.

(2) وجدى راغب، مبادئ، المرجع السابق، ص676، فتحي والى، الوسيط، المرجع السابق، ص609 بند 325.

المدعى إلى ترك الخصومة إذا رأى أن مصلحته تقتضى ذلك، كأن يكون قد أخطأ فرفع دعوى بإجراءات معيبة، أو أمام محكمة غير مختصة، فيتترك الخصومة اقتصاداً فى الوقت والإجراءات، ويعيد رفعها من جديد بإجراءات صحيحة بعد أن يعد دفاعه إعداداً جيداً<sup>(1)</sup>.

**والتساؤل الذى يمكن إثارته الآن:**

ماهو مصير التدخل حال زوال الدعوى الأصلية بىن المدعى والمدعى عليه؟ وأيا كان سبب هذا الزوال. أخذا فى الحسبان أن التدخل ماكان له أن يكون إلا بمناسبة هذه الدعوى التى زالت.

وللإجابة على هذا التساؤل، لا بد من التفرقة بين التدخل الانضمامى والتدخل الهجومى:

**1- فى التدخل الانضمامى،** فإن زوال الخصومة، أيا كان سببه، يستتبعه زوال التدخل الانضمامى بالتبعية. ويترتب على ذلك انقضاء التدخل.

وبمعنى آخر، فإن المتدخل انضمامياً يسرى فى مواجهته كل مايكون قد تحقق فى الخصومة من أحكام فرعية، أو سقوط لحق، أو مركز إجرائى فى مواجهة من تدخل إلى جانبه<sup>(2)</sup>. فإذا تنازل المدعى

---

(1) وحدى راغب، مبادئ، المرجع السابق، ص676، فتحى والى، الوسيط، المرجع السابق، ص609 بند 325.

(2) فتحى والى، الوسيط، ص327 بند206، نبيل إسماعيل عمر، أصول المرافعات المدنية والتجارية، ص550. منشأة المعارف، الاسكندرية1986. مصطفى مجدى هرجة، المدفوع والطلبات العارضة فى قانون المرافعات، ص190. دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة1995.

عن الخصومة الأصلية ، أو تنازل عن الحق الذي يدعيه ، فإن ذلك يترتب عليه انقضاء التدخل. كما أن الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى الأصلية أو بعدم قبولها أو ببطلان صحفتها ، يترتب عليه فى جميع الأحوال انقضاء التدخل الانضمامى<sup>(1)</sup>.

والأساس الذى يمكن الاستناد إليه فى هذا : أن المتدخل الانضمامى وإن كان قد اكتسب صفة الخصم كحالة مترتبة على قبول تدخله ، إلا أنه يبقى أنه خصم ناقص تبعى ، يتبع من انضم إليه. وتسرى عليه القرارات والأحكام السابقة على تدخله<sup>(2)</sup>.

حقيقى أن المتدخل الانضمامى يتمتع بحق تسيير الخصومة وحقوق الدفاع فيها ، إلا أن حقه فى التصرف فى الخصومة قاصر على الحقوق الإجرائية الخاصة به؛ فليس له أن يطرح على المحكمة طلب خاص به لتقضى فيه ، وليس له إبداء طلبات تغاير طلبات من انضم إليه ، ولكن له إبداء أوجه دفاع جديدة لهذه الطلبات؛ كما أنه ليس من حقه التنازل عن طلبات الخصم الذى انضم إليه ، أو توجيه يمين حاسمة أو ردها أو حلفها؛ وليس له التصرف فى الخصومة كلها بالترك أو قبول الترك؛ والحكم الصادر يترتب أثره بالنسبة له فله حق الطعن عليه<sup>(3)</sup>.

---

(1) نبيل إسماعيل عمر ، أصول المرافعات المدنية والتجارية ، ص 550. منشأة المعارف ، الاسكندرية 1986. مصطفى مجدى هرجة ، المرجع السابق ، ص 190 ، الدناصورى وعكاز ، التعليق على قانون المرافعات ، ص 1328.

(2) أحمد أبو الوفا ، المرافعات ، المرجع سابق ، ص 206 — 208.

(3) راجع فى هذا : فتحى والى ، الوسيط ، ص 327 وما بعدها ، بند 206.

## 2- التدخل الهجومي:

أما فيما يتعلق بالتدخل الهجومي، فإن زوال الدعوى الأصلية لا يستتبعه بالضرورة زوال التدخل الهجومي. فللتدخل هجومياً الحق في نظر طلبه ولو زالت الخصومة الأصلية، وذلك في حالات معينة.

والحق أنه في هذا الصدد ينبغي التمسك بـ (1) فرضين:

### الفرض الأول:

إذا زالت الدعوى الأصلية، وكان سبب زوالها بسبب عمل إرادى لأحد طرفى الدعوى، كتنازل المدعى عن الدعوى وتركها، أو تسليم المدعى علىه بطلبات المدعى، أو تصالح أطرافها. فهذه الحالة لا تؤثر على بقاء التدخل الهجومي وخصومته بين أطرافه (2). وفي هذا الصدد قضت محكمة النقض بأن: "انتهاء الخصومة الأصلية بالتصالح بين طرفيها لا أثر له على طلب التدخل هجومياً، طالما استوفى شرطى قبوله بإبدائه من صاحب المصلحة وارتباطه بالطلب الأصلي. فيبقى طلب التدخل الهجومي وما اتصل به من طلبات مبداه لمجاهته متعيناً الفصل فيه (3)".

---

(1) في هذين الفرضين: محمد محمود إبراهيم، الوجيز في المرافعات، مصدر سابق، ص ٧٤٠. دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٣.

(2) فتحي والى، الوسيط، ص 324 بند 205، عبد الباسط جميعي، مبادئ المرافعات، مصدر سابق، ص ٤٧٦، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٠.

(3) الطعن رقم 3081 لسنة 63ق، في 27/3/2001.

## الفرض الثاني:

إذا كان زوال صحيفة الدعوى الأصلية بسبب بطلانها، أو بطلان إجراء فيها، فإن ذلك يؤدي إلى سقوط التدخل بالتبعية، إلا إذا كان طلب التدخل قد تم وفقاً للقواعد والإجراءات العادية المقررة لرفع الدعوى، فإنه يبقى قائماً، شرط أن تكون المحكمة المختصة بنظره كدعوى أصلية<sup>(1)</sup>.

والحاصل أن زوال التدخل الهجومي مرهون بسبب زوال الدعوى الأصلية، فإن كان سبب زوالها إرادياً، فإن طلب التدخل - بالرغم من ذلك - يبقى قائماً في مواجهة الخصوم، وتنظره المحكمة. أما إذا زالت الدعوى لسبب غير إرادي، فإن ذلك يترتب عليه زوال التدخل. كما أن المتدخل هجومياً لا يلتزم بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع التي صدرت قبل تدخله وتتعارض مع حقه.، وذلك حتى لا يضر من نظام شرع لمصلحته، وهو نظام التدخل<sup>(2)</sup>.

---

(1) فتحي والى، الوسيط، ص 324 بند 205، رمزي سيف، مرجع سابق، بند، 300، قارب: مصطفى مجدى هرجة، الدفع والطلبات العارضة في قانون المرافعات، ص 190 و مابعدهما. دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة 1995. ويرى البعض في هذا الخصوص بقاء طلب المتدخل، أياً كان مصير الدعوى، إذا كان منصبا حول طلب تعويض عن الضرر الذي أصاب المتدخل اختصامياً، جراء ما تضمنته أقوال الخصوم الأصليين ومذكراتهم من تشهير ومساس بسمعته ومصالحه المشروعة. رمزي سيف، الوسيط، المرجع السابق، ص 327.

(2) نبيل إسماعيل عمر، أصول المرافعات المدنية والتجارية، ص 550. منشأة المعارف، الاسكندرية 1986. مصطفى مجدى هرجة، المرجع السابق، ص 190، أحمد أبو الوفا، المرافعات، مرجع سابق، ص 209، 206 96

## ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الخصوص:

أنه في الفرض العكسي، وحيث يعرض للخصومة عارض لاينهيها ولايزيلها أمام المحكمة، كأن تشطب الدعوى، أو يصدر قرار من المحكمة بوقفها أو انقطاعها، أو ائثارها كأن لم تكن، لكن تعود أمام المحكمة من جديد نتيجة تعجيلها من بعد شطبها، أو معاودة السير فيها بعد وقفها، أو تعجيلها بعد انقطاعها، أو نتيجة تحريكها من أحد أطرافها "المدعى أو المدعى عليه" بعد ائثارها كأن لم تكن، ولو كان ذلك بعد انقضاء الميعاد القانوني لتعجيلها. حيث لم يتمسك بالدفع "باعتبار الدعوى كأن لم تكن" من له مصلحة فيه في الوقت المناسب<sup>(1)</sup>. فإنه يحق للمتدخل انضماميا أو هجوميا في هذا الفرض أن يتدخل في الدعوى، إذا لم يكن قد تدخل فيها من قبل، أو يعاود التدخل

---

(1) يلزم للحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن أن يتمسك به المدعى عليه في صورة دفع إجرائي شكلي باعتبار الدعوى كأن لم يكن، فهو مقرر لمصلحته. ويسقط حقه في إيداء هذا الدفع إذا تكلم في الموضوع بعد تحريك الخصومة، إذ يعد ذلك منه تنازلا صريحا عن هذا الدفع، كما قد يكون التنازل ضمنيا، كما لو كان هو - المدعى عليه - الذي قام بتحريك الإجراءات، فلا يجوز له إيداء هذا الدفع بعد أن حرك الخصومة عملا بالقاعدة العامة التي أوردها المادة 22 مرافعات. أحمد أبو الوفاء، المرافعات، ص 564 بند 444، وجرى راغب، مبادئ، المرجع السابق، ص 625. فالبطالان يزول إذا نزل عنه من شرع لمصلحته صراحة أو ضمنا، وذلك فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام. وإذ يقتصر هذا الحق على المدعى عليه، فإن المدعى لا يفيد منه، بمعنى لو أن الذي قام بتحريك الإجراءات بعد المدة القانونية هو المدعى عليه، فإنه لا يجوز للمدعى أن يتمسك باعتبار الدعوى كأن لم تكن. أحمد أبو الوفاء، الإشارة السابقة.

فيها إذا كان قد تدخل قبل هذه العوارض التي طرأت على الخصومة. غير أنه يلزم المتدخل هجوماً تجديد الدعوى من الشطب دون المتدخل انضمامياً ، بحسبان أن الدعوى الفرعية "التدخل" تعد دعوى مستقلة عن الدعوى الأصلية.

وهذا يعنى أنه لايلزم قيام المتدخل بتجديد الدعوى الفرعية التى تدخل بموجبها من الشطب ، إذا كان موضوع الدعوى الفرعية مجرد دفاع فى الدعوى الأصلية. إذ تتحد الدعويان حينئذ ، ويعد تجديد الدعوى الأصلية بمثابة تجديد للدعوى الفرعية دون وجوب قيام رافعها بتجديدها بإجراء مستقل<sup>(1)</sup>.

### وفى الفقه الإسلامى:

اشترط الفقهاء فى الدفع أن يوجه إلى دعوى صحيحة ، وهو ماينسحب على التدخل فى الدعوى أيضاً. وعليه إن كانت الدعوى الأصلية باطلة فلا خلاف فى عدم قبوله ، إذ ليس للدعوى الباطلة حكم ، وهى تعتبر فى حكم المنعومة ، والتصدى لدفعها تحصيل حاصل ، وهو عبث<sup>(2)</sup>.

وأما إذا كانت الدعوى فاسدة" وهى الدعوى التى تكون خالية من العيوب الجوهرية ، ولكنها مشوبة بعيب ليس جوهرية ، يمكن إصلاحه" فهل يقبل دفعها من قبل المدعى عليه؟ .

(1) الطعن رقم 2046 لسنة 51 ق ، جلسة 8/2/1993 س 44 ج 1 ص 524.

(2) على حيدر، أصول استماع الدعوى، المرجع السابق، ص 83.

الرأى الراجع عند الحنفية أن الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة صحيح. فإن قيل ما فائدة دفع الدعوى الفاسدة، مع أن القاضى لا يسمعها؟ أجيب: بأنه لو ادعاها على وجه صحيح يكون الدفع كافياً<sup>(1)</sup>.

ومثال ذلك:

لو ادعى مدعى بدعوى من دون تعيين المدعى به، فدفع المدعى عليه هذه الدعوى بقوله للمدعى: لقد ابرأتنى من جميع الدعاوى، يقبل هذا الدفع منه، فإن أثبت المدعى عليه هذا الدفع وجب على القاضى ردها، ولا يبقى للمدعى حقا في إصلاح دعواه من فسادها، ورفعها مرة ثانية صحيحة<sup>(2)</sup>.

## الفرع الرابع

### فى خصوص مصاريف الدعوى

المصاريف هى:

النفقات اللازمة قانونا والناشئة مباشرة عن رفع الدعوى وسيرها، ويضاف إليها ماتكبد المحكوم له من أتعاب محاميه<sup>(3)</sup>. وفى هذا الخصوص:

يفترق التدخل الانضمامى عن التدخل الهجومى. فالتدخل انضماميا يتحمل مصاريف تدخله، حتى وإن حكم لصالح من انضم

(1) البحر الرائق، ج7 ص231.

(2) على حيدر، أصول استماع الدعوى، ص83.

(3) طعن رقم67، س 2ق، جلسة14/6/1934. مجموعة القواعد التى قررتها محكمة النقض

فى25عاما، ج1 ص423.

اليه ، وذلك لأن القول بغير ذلك يؤدي إلى ان يتحمل المحكوم عليه هذه المصاريف ، وهى مصاريف إضافية لاينبغي تحميله إياها.ولأن المتدخل انضماميا لايبدي أى طلب في مواجهة الخصم الآخر، فلا يمكن أن يتحمل هذا الأخير مصاريف التدخل<sup>(1)</sup>. أما مصاريف الخصومة فى التدخل الهجومى فتسرى عليها القواعد الواردة في قانون المرافعات. وهى تقضى بتحميل المصاريف لخاسر الدعوى .

وبناء عليه إذا حكم على المتدخل هجوميا ، فإنه يتحمل مصاريف تدخله، أما إذا كسبها، فإنه لايتحملها، وإنما يتحملها الخصوم الآخرون.

وهذا هو بالضبط مايستفاد من نص المادة184مرافعات، أن الذى يلزم بدفع المصاريف وتحملها هو من خسر الدعوى<sup>(2)</sup>. وهذا يعنى أن من خسر الدعوى يتحمل النفقات التى دفعها مقدما، ومادفعه خصمه من نفقات بما فيها أتعاب المحاماة<sup>(3)</sup>.

---

(1) إبراهيم نجيب سعد، القانون القضائى الخاص، المرجع السابق، ج1 ص 636 بند 253.  
(2) يجرى نص هذه المادة فى الصيغة التالية: "يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذى تنتهي به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها فى مصاريف الدعوى ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ويدخل فى حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماة وإذا تعدد المحكوم عليهم جاز الحكم بقسمة المصاريف بينهم بالتساوي، أو بنسبه مصلحة كل منهم فى الدعوى على حسب ما تقدره المحكم ، ولا يلزمون بالتضامن فى المصاريف إلا إذا كانوا متضامنين فى أصل التزامهم المقضى فيه.

(3) جرى العمل على عدم إلزام الخاسر بكل مادفعه خصمه من مصاريف. فالمصاريف تقتصر على النفقات اللازمة قانونا، والناشئة مباشرة عن رفع الدعوى وسيرها. كما أن==  
== المادة 187من قانون المحاماة قد حددت حدا أدنى لما تحكم به المحكمة من أتعاب المحاماة، بواقع عشرة جنيهاات للدعاوى الجزئية والابتدائية والمستعجلة، وعشرون جنيها

وهذا يفترض بداهة أن يكون من كسب الدعوى قد أحضر محاميا. وألا يكون مخالفا للقانون إذا تم الحكم عليه بمقابل أتعاب المحاماة دون أن يكون خصمه قد أحضر محاميا<sup>(1)</sup>.

### ومفاد ما سبق:

أن مصاريف التدخل يتحملها المتدخل إذا كانت له طلبات مستقلة وحكم بعدم قبول تدخله أو برفض طلباته<sup>(2)</sup>. أما إذا لم يكن للخصم المتدخل في الدعوى طلبات مستقلة، وإنما انضم للمدعي فيها فلا يكون ملزما بأداء رسم الدعوى، إلا إذا كان هذا الرسم لم يحصل من المدعي<sup>(3)</sup>.

وأخيرا وفي الفرض العكسي، فإن المتدخل انضماميا بجانب أحد أطراف الدعوى يتحمل المصاريف ولو صدر الحكم لصالح من انضم

---

للاستئناف، وثلاثون جنيها للنقض. كما أن خاسر الدعوى لا يلتزم إلا بالرسوم القضائية وأجور الخبراء ومصاريف الانتقال إلى المحكمة وجزء يسير من أتعاب المحاماة، دون المصاريف التي يكون قد دفعها خصمه للانتقال إلى مكتب المحامي أو انتقال المحامي إلى المحكمة، أو مقابل تعطيل الخصم عن أعماله. بالإضافة إلى أن الجزء اليسير الذي يحكم به كمقابل لأتعاب المحاماة يذهب — طبقا للمادة 188 من قانون المحاماة — إلى صندوق النقابة. فتحى والسى، الوسيط، ص 655 وما بعدها، بند 344.

(1) طعن رقم 64 س 37 ق، جلسة 13/4/1972، مج الأحكام، س 23، ص 715 ق 112.

(2) قضت محكمة النقض بأن: "إدخال الطاعنة في الدعوى للحكم في مواجهتها . منازعتها في الدعوى . أثره . وجوب الزامها بالمصروفات عند القضاء ضدها في المنازعة . طعن رقم 779 لسنة 43 ق، جلسة 17/1/1978. مج الأحكام، س 29، ج 1، ص 218، ق 47.

(3) نقض 1954/12/2 مج النقض في 25 سنة، ج 1 الجزء ص 657 ق 218.

إليه<sup>(1)</sup> وذلك لكونه متطوعا، فعليه أن يتحمل مصاريف تطوعه، فضلا عن أن المحكوم عليه لم ينازعه في حق من حقوقه حتى يصح القول بتحملة مصاريف التدخل<sup>(2)</sup>.

غير أن التدخل إذا تعلق بالنيابة العامة، فإنها لا تتحمل المصاريف. وإنما الذى يتحملها فى هذه الحالة المحكوم له. ويقال تبريرا لهذا الاستثناء: أنه ليس من المعقول إلزام عضو النيابة أو الدولة بهذه المصاريف، خاصة وأنها تدافع عن الصالح العام<sup>(3)</sup>.

حقيقى أن النيابة العامة فى هذا الخصوص تعد عضوا مت دخلا، لكنها لا تعد فى هذه الحالة خصما parite principal بالمعنى الفنى الدقيق، وإنما تعد مجرد معاون فنى للقضاء يساعده فى أداء وظيفته فى تطبيق القانون. يستوى أن يكون التدخل وجوبيا أو جوازيا<sup>(4)</sup>.

---

(1) هناك بعض الحالات التى يتحمل فيها المحكوم له مصاريف الدعوى رغم صدور الحكم لصالحه، وذلك كما لو كان الحق المرفوعة به الدعوى مسلما به من المدعى عليه. وهناك بعض الحالات لا يتحمل فيها خاسر الدعوى إلا بعض المصاريف فقط. وقد جمعت المادة 185 هذه الحالات، فنصت على أنه: "للمحكمة أن تحكم بإلزام الخصم الذى كسب الدعوى بالمصاريف كلها أو بعضها إذا كان الحق مسلما به من المحكوم عليه، أو إذا كان المحكوم له قد تسبب فى إنفاق مصاريف لا فائدة فيها، أو كان قد ترك خصمه على جهل بما كان فى يده من المستندات القاطعة فى الدعوى أو بمضمون تلك المستندات.

(2) د. أحمد السيد صاوي، الوسيط، المرجع السابق. ص 199 .

(3) فتحى والى، الوسيط، ص 659 بند 344.

(4) راجع فى حالات أخرى استثنائية لا يتحمل فيها خاسر الدعوى مصاريفها: فتحى والى، الوسيط، ص 659 بند 344، إبراهيم نجيب سعد، القانون القضائى، ج 2 ص 282 وما بعدها بند 390.